الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٦٠
الثلاثاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٤٢ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/53/496)

مشروع القرار (A/53/L.28)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النمسا، لعرض مشروع القرار A/53/L.28.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن هذا فقد انضم إلى الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار كل من استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، هنغاريا، والبلد المنتسب قبرص بالإضافة إلى بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وتؤيد هذا البيان أيسلندا وليختنشتاين.

وبند جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم، وهو "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، يركز انتباهنا على المأساة الإنسانية المتمثلة في استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ففي كل عام تشوه هذه الألغام أو تقتل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص وخاصة من النساء والأطفال ومن يعيشون على استغلال الأرض. وكثيرا ما تبلغ صعوبة حفظ السلام وبناء السلام وإعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء حالات الصراع ذروتها نتيجة لوجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد. أما الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المدمرة المترتبة على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وعواقبها التي تضر بإيجاد الظروف المؤدية إلى التنمية المستدامة فهي موثقة تماما.

وعلى الرغم من أن النسبة الكلية بين الألغام المزروعة حديثا والألغام المزالة قد تحسنت إلى حد ما، فإن استمرار استخدام هذه الأسلحة يجعل الجهود المبذولة لإزالة الألغام غير مجدية تقريبا. فما زالت مسألة توزع ملايين الألغام الأرضية في أكثر من ٦٠ بلدا تواجهنا؛ ومما يحبط الجهود المبذولة لإزالة هذه الألغام وضع ألغام جديدة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86434
9886434

إن المجتمع الدولي يكرس حاليا موارد بشرية ومالية ضخمة لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ووجود نهج متكامل وكلي، بما في ذلك قيام البلدان المتضررة بتطوير قدرات وطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرامج للتوعية بخطرها ومساعدة ضحاياها، ينبغي أن يسمح بوضع برامج فعالة وكفؤة لإزالة الألغام. وعبارة "الإجراءات المتعلقة بالألغام" التي صيغت حديثا ترمز إلى هذا الجهد.

إن المسؤولية الرئيسية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام تقع على عاتق الأطراف المسؤولة عن زرع الألغام. والمدى الذي ينبغي في حدوده مطالبة المجتمع الدولي تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن يأخذ في الحسبان قدرة الأطراف المعنية على أن تتحمل بنفسها هذه الالتزامات. ومما يكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد الالتزام بنبذ استخدام الألغام المضادة للأفراد.

في الأشهر الأخيرة، شهدنا عدة تطورات هامة في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بفتح باب التوقيع، في أوتاوا، في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام، وبالجهود التي يبذلها الموقعون عليها لتعزيز الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية. ومن دواعي سرورنا أن أكثر من ١٣٠ بلدا وقع الآن على الاتفاقية، وإنها ستدخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

عشية انعقاد مؤتمر أوتاوا، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إجراء مشتركا جديدا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يكرر فيها الاتحاد التأكيد على التزامه، ويقرر فرض حظر مؤقت مشترك على إنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وستتخذ جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخطوات الواجبة امتثالا لأهداف اتفاقية أوتاوا إلى حين دخولها حيز النفاذ، وهي تتعهد بأن تشارك بنشاط في المؤتمرات المزمع تنظيمها بعد توقيع الاتفاقية. وفضلا عن ذلك، سيسعى الاتحاد، في جميع المحافل المختصة بما فيها مؤتمر نزع السلاح، إلى تعزيز جميع الجهود التي يرجح أن تسهم في أهداف الإجراء المشترك.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي سيبدأ فيه سريان البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهو يناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، أن تفعل ذلك، وخاصة بالنسبة للبروتوكول الثاني المعدل.

إن المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك التوعية بخطر الألغام، والتدريب المتصل بها، وعمليات المسح المتعلقة بها، والكشف عن الألغام وإزالتها، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ينبغي أن تهتدي بمبادئ الملكية والاستدامة وبناء القدرات الوطنية. وتقوم الحاجة إلى موارد كبيرة لتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويعتقد الاتحاد أنه بغية تخصيص واستخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر كفاءة في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من الأساسي تحسين التنسيق الدولي في هذا المجال. والاتحاد يدعم الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة على نطاق العالم في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، ويرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق استجابة أكثر تماسكا داخل الأمم المتحدة وخارجها، للتحدي الذي تفرضه الملايين العديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

كما نرحب بتقرير الأمين العام الذي يوجز فيه التحديات التي تفرضها آفة الألغام الأرضية، وباستجابة الأمم المتحدة لهذه التحديات. ونؤكد دعمنا لأنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وللسياسة التي وضعها الأمين العام وعرضها في المرفق الملحق بتقريره، والمعنون "الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسات الأمم المتحدة"، والتي تجسد المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، وتوضح الأدوار والمسؤوليات في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يكرس موارد هامة للجهود الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. والإجراء المشترك الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد يحدد الإطار الذي يتخذ الاتحاد من خلاله إجراءات محددة ويقدم مساهمات مالية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد ساهم الاتحاد، في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، بمبلغ ١٤٠ مليون دولار في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهذا المبلغ لا يتضمن

المساهمات الفردية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي عام ١٩٩٨ يعتزم الاتحاد أن يزيد جهوده الكبيرة أصلا، بتخصيص مبلغ آخر قيمته ٦٠ مليون دولار للإجراءات المتعلقة بالألغام. وهكذا يكون الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي في العالم في هذا الميدان أيضا. وانطلاقا من هذه الروح، يؤكد الاتحاد عزمه على مواصلة العمل بنشاط لتعزيز جهود المجتمع الدولي في سبيل القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام"، الوارد في الوثيقة A/53/L.28، وذلك باسم الاتحاد الأوروبي وكل المشاركين الآخرين في تقديم هذا المشروع. واسمحوا لي أيضا أن أعلن في هذه المرحلة انضمام دول أخرى إلى المشاركين في تقديمه، وهي أوكرانيا وبنغلاديش وفانواتو وكولومبيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا. ويحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد العريض الذي يستحقه، وأ، يعتمد بتوافق الآراء؛ لأن ذلك سيكون مؤشرا واضحا على التزام المجتمع الدولي بأن يعالج بفعالية مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد تايلند، أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن المساعدة في إزالة الألغام. فهذا التقرير الشامل يوفر دراسة استقصائية قيمة عالمية النطاق للمشكلة الخبيثة المتعلقة بالألغام الأرضية. كما أنه يقدم استعراضا عاما مفيدا للإجراءات التي يجري تنفيذها حاليا في مجال الألغام، في إطار برامج الأمم المتحدة، ومن جانب الوكالات ذات الصلة، وكذلك المهام المتبقية المطلوبة منا إلى حين القضاء التام والنهائي على هذه الآفة المميتة.

وتايلند، بوصفها بلدا متضررا من الألغام، تدرك تمام الإدراك الثمن الرهيب الذي تفرضه الألغام الأرضية المضادة للأفراد على الأفراد والمجتمعات، سواء في بلدنا أو في البلدان المجاورة. ومع أن تايلند ليست منتجة ولا مصدرة للألغام الأرضية فإنها رغم ذلك تعاني أشد المعاناة من هذه المشكلة. فالألغام الأرضية تلوث ٧٩٧ كيلومترا مربعا من الأراضي التايلندية، وتؤثر على ١٧ من محافظات البلد الحدودية. إن شعبنا لم يزرع بذور الموت والعجز هذه، ومع ذلك فإنه يتحمل ثمن عواقبها بحياته وأطرافه وماشيته وممتلكاته.

في الماضي، حاولت تايلند أن تتصدى بمفردها لمشكلة الألغام الأرضية، مستخدمة موظفيها ومواردها. وقد تمكن جيش تايلند الملكي من إزالة ما بين ٥٠٠ ٢ إلى ٣٠٠٠ لغم سنويا على امتداد الحدود، كما عرض خدماته للمساعدة في أنشطة إزالة الألغام في بلدان متضررة أخرى. ومن دواعي سرورنا أننا ساعدنا بنشاط في جهود إزالة الألغام في كمبوديا، على المستوى الثنائي، وعلى المستوى المتعدد الأطراف أيضا من خلال سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وفي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، أرسلنا إلى كمبوديا كتيبتين من سلاح المهندسين لإزالة الألغام الأرضية من الطريق رقم ٥ المار من بيوبت إلى باتامبانغ، وأتحنا بذلك لمئات الألوف من الكمبوديين عودة سالمة إلى ديارهم. وقد أعيد إدماجهم الآن في المجتمع، وهم يشاركون حاليا في الحياة اليومية في كمبوديا. وهذه النتائج المشجعة زادت من تعزيز التزامنا بقضية مكافحة الألغام الأرضية، لا في جنوب شرق آسيا وحدها بل في العالم أجمع.

وتضم تايلند جهودها إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات الاجراءات المتعلقة بالألغام. ونفخر بأننا من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام التي تم التوقيع عليها في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ونشعر بارتياح خاص لأن اتفاقية أوتاوا وفرت الإطار القانوني لتقديم المساعدة الدولية نظرا إلى أن مهام حظر الألغام الأرضية وتقديم المساعدة لأنشطة الألغام ما زالت تمثل عبئا ثقيلا على البلدان النامية المتضررة بالألغام ذات الموارد المالية والتقنية المحدودة. والواقع أن زرع لغم يكلف أقل من ١٠ دولارات بينما تتكلف إزالته أكثر من مائة ضعف هذا المبلغ. وفي هذا السياق، نؤمن بقوة أن الجهود الدولية المتضافرة لا ينبغي أن تقتصر على حظر الألغام الأرضية، بل ينبغي أن تشمل أيضا تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان المتضررة بالألغام، من أجل إزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية لضحاياها، على وجه محدد.

وعلى الصعيد الوطني، فإن تايلند في سبيل وضع إطار قانوني ومؤسسي يكمل الجهود الدولية الخاصة بالاجراءات المتعلقة بالألغام. فقد اتخذنا التدابير القانونية اللازمة للتصديق السريع على الاتفاقية ونأمل في الحصول على موافقة مجلس الوزراء في الشهر الحالي، بما يمكننا من حضور أول اجتماع للدول الأطراف

في اتفاقية أوتاوا المقرر عقده في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩. ويشمل مشروع خطة الاجراءات المتعلقة بالألغام المقدم منا التدريب على إزالة الألغام وتدمير الألغام المضادة للأفراد في مخزوناتنا والقضاء على الألغام المضادة للأفراد الموجودة في الأرض في غضون ١٠ سنوات. ومن المتوقع دراسة الخطة واعتمادها من اللجنة الوطنية المعنية بإدارة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في تايلند.

وكما هو الحال دائما، ستتطلب هذه الجهود المكثفة أكثر من مجرد وضع الآلية اللازمة ومن ناحية الموظفين ستتطلب إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها نحو أربع كتائب وثلاثة أفرقة من مهندسي الجيش والبحرية. وتقدر الميزانية اللازمة لهذه الأنشطة وحدها بنحو بليون باهت أو ٢٧,٤ مليون دولار، من أجل السلطات العسكرية وسلطات الشرطة التايلندية معا. فإذا أدرجنا أنشطة التوعية الخاصة بالألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية، المدمجة في هذه الخطة الشاملة للاجراءات المتعلقة بالألغام، يتضح أن القيام بهذه الاجراءات عملية مكلفة للغاية، خاصة بالنسبة لبلد نام، يعاني من أزمة اقتصادية، مثل تايلند.

وبينما تبقى المساعدة المقدمة من البلدان المانحة مهمة، يجب تشجيع الجهود الوطنية. وفي المنتدى الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها المعقود في فنوم بنه في تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي، أوضحت تايلند موقفها أن بناء القدرات يمثل أكثر الحلول الطويلة الأجل جدوى، كيما تصبح البلدان المتضررة بالألغام فعالة ومعتمدة على ذاتها في إزالة الألغام الأرضية. ويسر تايلند أن المركز الكامبودي للاجراءات المتعلقة بالألغام قد قام بدور بالغ النشاط في هذا الصدد. وتايلند، من جانبها، في سبيل إنشاء مركز تايلندي للاجراءات المتعلقة بالألغام وتتطلع إلى إقامة تعاون قوي على الصعيد الثنائي والثلاثي والمتعدد الأطراف مع شركائنا والمجتمع الدولي في مجال توفير المساعدة التقنية للبلدان المتضررة بالألغام.

ونرى أيضا أنه ينبغي إنشاء مراكز تنسيق دولية لتنسيق جميع الاجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها. وفي الوقت الحالي، تقع جهود الأمم المتحدة للتصدي للألغام الأرضية في إطار إدارة عمليات حفظ السلام. وبذلك، فإن البلد المتضرر بالألغام لا يتلقى المساعدة من الأمم المتحدة في مجال الألغام الأرضية إلا إذا كان ذلك البلد ساحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وترى تايلند، أنه من أجل أن تحصل جميع البلدان المتضررة بالألغام على مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالألغام البرية، بصرف النظر عن وجود عمليات لحفظ السلام أو عدم وجودها، يجب أن تأتي مسألة الاجراءات المتعلقة بالألغام ضمن إطار تقديم المساعدة الإنسانية، فهذا هو جوهر الاجراءات المتعلقة بالألغام في نهاية المطاف.

إن مسألة الألغام الأرضية تذكرنا مرة أخرة بأن المجتمع الدولي ما زال أمامه طريق طويل ينبغي قطعه قبل أن يتمكن من حماية الأبرياء من المعاناة في أعقاب الحرب والصراع. والجهود الجارية لتخليص العالم من الألغام الأرضية مشجعة، ولكن يجب إدامتها من خلال التزام جميع الجهات المعنية. وتتعهد تايلند ببذل قصارى جهدها، بمفردها، وبالتعاون مع شركائها والمجتمع الدولي، لضمان أن تصبح الحقول والأدغال في جنوب شرق آسيا آمنة من الألغام الأرضية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

السيد كونيش (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي أحرز تقدما في إقرار إطار قانوني لحظر الألغام الأرضية، خلال الإثني عشر شهرا الماضية، لقد فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في أوتاوا، يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وأصبحت اليابان الطرف الحادي والأربعين المتعاقد عندما قدمت صكوك قبولها إلى الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وسوف يبدأ نفاذ الاتفاقية في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. في الواقع أن توقيع ١٣٣ بلدا على الاتفاقية وتصديق ٥٠ بلدا عليها في فترة تقل عن سنة تعبير عن اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى التصدي للمشاكل التي تسببها الألغام الأرضية. ومن جهة أخرى، هناك معاهدة جديدة قيد النظر في مؤتمر نزع السلاح، في جنيف، تحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتعتزم اليابان تقديم مزيد من المساهمات لجهود فتح المفاوضات.

ومن المقدر أن يستغرق إنهاء عملية إزالة الألغام عدة عقود بمعدل الإزالة الحالي البالغ ٠٠٠ ١٠٠ لغم أرضي في السنة، حتى إذا افترضنا أنه لن يتم زرع ألغام جديدة. ومن الواضح أن اللغم الأرضي سلاح لا إنساني لأنه يسبب العجز ويقتل على نحو عشوائي. وكثيرا ما يكون ضحاياه من

المدنيين، ويتأثر بها الضعفاء والفقراء دائما أشد التأثير. والواقع أن واحدا من بين كل ٥ ضحايا في سن أقل من ١٥ سنة. وأود أن أنتهز هذه المناسبة للإشارة إلى أن اليابان تستضيف هذا الأسبوع، في طوكيو، ندوة عن الأطفال والصراع المسلح يشارك فيها السفير أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام.

إن الألغام الأرضية تسبب معاناة لا إنسانية، بل تعرقل أيضا بناء السلام، لأنها تبقى خافية حتى بعد وضع اتفاقات السلام. وقد أشار تقرير، صدر مؤخرا لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى ألغام أرضية وضعتها القوات الصربية المنسحبة في كوسوفو في السيارات والآبار، فعرقلت محاولات العائدين العودة إلى ديارهم. ويمنع موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع من الوصول إلى وجهتهم، بسبب الألغام، التي كانوا هم أنفسهم أحيانا، من ضحاياها.

وفي الأجل الطويل، فإن وجود الألغام، أو حتى الخوف من وجودها مخفية في الأرض، يحول دون عمل المزارع في حقلة. فهي تحرمه من مصدر رزقه وتمنع مجتمعه ككل من تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء.

بذلك، فإن الألغام تسبب معاناة لا إنسانية للأفراد الأبرياء بل إنها تعوق السلام والمصالحة أيضا. وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك. ويود وفدي أن يضم صوته إلى الآخرين في تأييد وتقديم القرار الذي عرضه ممثل النمسا توا، والمعنون "تقديم المساعدة في الاجراءات المتعلقة بالألغام".

وقد اتخذت مبادرات لعلاج المشاكل المعقدة المتعلقة بالألغام، في بلدان مختلفة. وفي رأينا أن المجتمع الدولي يمر الآن بمرحلة يتعين عليه فيها فعلا أن يتخذ إجراءات ملموسة، وأن يواصل في نفس الوقت التنسيق الفعال للجهود المبذولة من قبل. وفي اضطلاع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة بمسؤوليات العمل المتعلق بالألغام، تعزيزا للتنسيق، خطوة الى الأمام. وتنوي اليابان أن تقدم مساهمات مالية لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، لبناء قدراتها على الاضطلاع بوظيفتها التنسيقية.

وفي الشهر الماضي، دعت كمبوديا الى اجتماع بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام بعنوان "منتدى فنوم بنه الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها". ولما كانت بعض نتائج هذا الاجتماع مفيدة في دراسة الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكرها لكم.

عقد المؤتمر بمشاركة عشرة بلدان متأثرة بالألغام، وثمانية عشر بلدا مانحا، وإحدى عشرة منظمة دولية، وكذلك عشر منظمات غير حكومية؛ واستضافه المركز الكمبودي للعمل المتعلق بالألغام، بالتعاون مع حكومة اليابان. وكان هذا المركز قد أنشئ أساسا تحت رعاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ثم نقل بعد ذلك الى سلطة حكومة كمبوديا. وكان الغرض الأساسي من عقد المنتدى إتاحة الفرصة للبلدان المتأثرة بالألغام للاستفادة من تجربة المركز الكمبودي للعمل المتعلق بالألغام. ولهذا، فالمنتدى مثال للتعاون بين بلدان الجنوب، أو لنقل، التعاون الثلاثي. وكان قد جرى الاتفاق في آذار/مارس من العام الماضي في مؤتمر طوكيو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد على أنه يجب الاستفادة الى أقصى حد من هذا الشكل من التعاون، الذي نعتقد أنه فعال جدا.

وأهم نتائج منتدى فنوم بنه شملت ما يلي: أولا، أكد المشاركون في المنتدى مرة أخرى أهمية ملكية البلدان المتضررة بالألغام للأنشطة المتعلقة بالألغام ومشاركتها المجتمع الدولي في الاضطلاع بهذه الأنشطة. والملكية الوطنية تعني أنه يجب على البلدان المتضررة بالألغام أن تحاول جاهدة لبناء قدراتها على علاج مشاكل الألغام بطريقة مستدامة عن طريق جعل العمل المتعلق بالألغام عنصرا جوهريا في خططها الإنمائية. وبعبارة أخرى، فإنه يجب ربط إزالة الألغام، على سبيل المثال، بتنمية وبإعادة تعمير البلدان المتأثرة بالألغام.

وثانيا، قضت الوفود يوما في مركز التدريب التابع للمركز الكمبودي للعمل المتعلق بالألغام في مشاهدة عروض لقدراته في العمل المتعلق بالألغام. وتشير المناقشات التي دارت في المنتدى الى استعداد مراكز العمل المتعلق بالألغام في مختلف البلدان لتبادل المعلومات. وألمح الى أن تعيين مركز تنسيق من شأنه أن يخدم الأنشطة المتعلقة بالألغام في كل أنحاء العالم على أفضل وجه.

وثالثا، اتضح من المناقشات التي دارت في هذا المنتدى أن هدف أنشطة العمل المتعلق بالألغام

ليس إزالة الألغام فحسب، بل وتقليل المخاطر التي تتسبب فيها الألغام، ليتمكن الأفراد من ممارسة أنشطتهم الاعتيادية في مجتمعاتهم. فعندما تكون الغاية النهائية هي "لا ضحايا"، تستوي أهمية إزالة الألغام نفسها مع أهمية تقليل المخاطر وتقليص المنطقة المعرضة لها، أي تحديد المناطق غير المزروعة بالألغام وإعدادها للفلاحة.

ورابعا، اقترح أن أي بلد متأثر بالألغام وزود بالتكنولوجيا المتعلقة بها يجب جعله قادرا على المحافظة على هذه التكنولوجيا، التي ينبغي أن يصاحبها رأس المال اللازم لكل من التقييم وفيما بعد التشغيل، وأننا يجب أن نكون حذرين من الإفراط في إضفاء الطابع التجاري على الأنشطة المتعلقة بالألغام.

وأخيرا، فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، ذكر أن المطلوب هو الأخذ بنهج شامل واجتماعي، بما في ذلك التدريب المهني وإتاحة فرص العمل.

وتأمل اليابان مخلصة في أن توفر الاجتماعات التي تعقد على غرار منتدى فنوم بنه نموذجا للطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتأثرة بالألغام، أن يعالج مشاكل الألغام معالجة فعالة عن طريق تشاطر المعلومات والتعاون. وكما ذكرنا في مؤتمر التوقيع على اتفاقية أوتاوا، ستقدم اليابان حوالي عشرة بلايين ين. أي ٨٠ مليون دولار خلال خمس سنوات تبدأ عام ١٩٩٨، دعما لعمليات إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن اليابان ستقدم هذا العام مساهمة مالية قدرها ٢,١٢ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في العمل المتعلق بالألغام.

وعلينا، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، أن نضاعف جهودنا مرة أخرى في مجال العمل المتعلق بالألغام لكي لا نخلف للجيل القادم أرضا ملوثة بالألغام الأرضية. وفي هذا العقد الأخير من القرن العشرين، نما الوعي متأخرا، وإن كان ذلك أفضل من عدم نموه على الإطلاق، لجدية المشكلة وللحاجة الى اتخاذ الإجراءات لتقليل الأضرار التي تسببها الألغام الأرضية. وعلينا الآن أن نعزز تعاوننا لنترجم أفكارنا الى أعمال.

السيدة كلاب (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تولي الولايات المتحدة أهمية كبرى للقرار المعروض علينا اليوم، "المساعدة في إزالة الألغام". وإننا نشجب التركة الشنيعة للحرب الحديثة التي تخلف وراءها هذه الألغام القاتلة التي تدمر حياة الناس وموارد رزقهم. ونحن ملتزمون بوضع حد لذلك. وبالرغم من أن أزمة الألغام

الأرضية لا تزال تخيم علينا بضخامتها، فقد تحقق كثير من التقدم في العام الماضي.

أود أولا، أن أهنئ كندا على تصديق أكثر من ٤٠ بلدا على اتفاقية أوتاوا. وسيبدأ نفاذ الاتفاقية في آذار/مارس ١٩٩٩. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تستطيع بعد أن توقع على هذه الاتفاقية، فإن التزامنا بالعمليات الإنسانية العالمية لإزالة الألغام واحد من أقدم الالتزامات القائمة. فنحن لا نعمل مع المجتمع الدولي فحسب لتحقيق هدفنا المشترك، وهو التوصل الى عالم لا تهدد فيه الألغام الأرضية المدنيين، بل إننا من أكبر مقدمي المساعدة الثنائية للبلدان المتضررة بالألغام أيضا. وتدعم الولايات المتحدة حاليا برامج المساعدة على إزالة الألغام في ٢٤ بلدا، ويجري النظر في زيادة هذا العدد في العام القادم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، دشنت وزيرة الخارجية أولبرايت ووزير الدفاع كوهين المبادرة التي أطلقها الرئيس كلينتون وهي "مبادرة إزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠" التي تسعى الى القضاء على الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية للمدنيين بحلول عام ٢٠١٠. وكنا ندرك عند إعلاننا هذا الهدف الطموح، أن هناك عاملين حاسمين لنجاحه. أولهما، أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يضم صفوفه لتنسيق جهوده على نطاق أكبر بكثير مما رأيناه حتى الآن. والثاني، أن ذلك سيتطلب استثمارا سنويا على الصعيد العالمي يبلغ بليون دولار، أي حوالي خمسة أضعاف ما ينفق عالميا على إزالة الألغام في هذا الوقت. وقد قطعنا شوطا طويلا خلال العام الماضي فيما يتعلق بهذين العاملين.

وقد تم تنسيق وتصميم عدة مؤتمرات دولية كبرى استضافتها اليابان، وكندا، وألمانيا، والنرويج، والدانمرك، والولايات المتحدة، من أجل وضع خطة قوية للمضي قدما صوب تحقيق هدف عام ٢٠١٠. ولدينا الآن درجة هائلة من توافق الآراء الدولي حول ما يجب الاضطلاع به، وكيفية تنفيذه، وطرق تنظيم أنفسنا للقيام به.

لقد أصبحت الأمم المتحدة النقطة المركزية للتنسيق الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام. ونحن نثني على تشكيل دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام لخدمة هذا الغرض. ونثني أيضا على النرويج لعقدها اجتماعا لفريق الدعم للعمل المتعلق بالألغام، والذي يتكون من الحكومات المانحة الرئيسية العشرين، لدعم دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام، ولتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومات المانحة الرئيسية.

وقد اجتمع ذلك الفريق بالأمس وكان الاجتماع مثمرا جدا وتعزز نجاحه بفضل اشتراك خبراء من العواصم. ومن خلال جهود دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام، والحكومات المانحة، تم الشروع في عدد من الجهود الدولية الجارية حاليا. وقد أكملت تلك الدائرة تقييماتها في عدد من البلدان المتضررة بالألغام وسيبدأ اتحاد دولي مؤلف من منظمات غير حكومية قريبا عمليات مسح من المستوى الأول في تلك البلدان. وقد أنشأت سويسرا في جنيف المركز الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية لكي يكون بمثابة مستودع مركزي للمعلومات التي جمعت بتنسيق من الأمم المتحدة وليوفر حلقة وصل مع مركز العمل المتعلق بالألغام في البلدان المتضررة من الألغام. وسيساعد ذلك المجتمع الدولي على تحديد الأولويات لإزالة الألغام وتنسيق الأنشطة في الميدان.

واستحداث طرائق جديدة لإشراك القطاع الخاص في عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية جزء شديد الأهمية في الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة. وما برحت حكومتنا تعمل بالتعاون مع عدد من شركاء القطاع الخاص لاستغلال مواهبهم الخلاقة ومواردهم للمساعدة في التغلب على مشكلة الألغام الأرضية. وتجري بالفعل عدة مشاريع جديرة بالذكر. وقد ابتدعت رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة ببرنامجها المسمى "فلنتبن حقل الألغام" نموذجا جديدا هاما للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأعلنت الحكومة الاسترالية مؤخرا عن برنامجها المسمى "دمر حقل ألغام" ونحن نثني عليها لقيامها بهذا النشاط الجديد البالغ الأهمية. وفي هذه السنة أسفرت أقدم شركاتنا بين القطاعين العام والخاص، وهي الشراكة القائمة بين وزارة الدفاع، وبين "دي سي كوميكس"، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن صدور كتاب مؤلف من رسوم هزلية (كارتون) يستهدف التوعية بالألغام وقد صدر باللغة الاسبانية، والشخصيتان الرئيسيتان فيه هما سوبرمان والمرأة المعجزة وهو مُعد لأطفال أمريكا الوسطى، حيث تعمل الولايات المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية على إزالة الألغام. وجاء هذا متابعة لكتاب الصور الهزلية الناجح القائم على شخصية سوبرمان

ولتوعية أطفال البوسنة بالألغام، وقد صدر في وقت سابق. وسيكون المشروع التالي من هذا النوع كتاب صور هزلية باللغة البرتغالية يصدر لموزامبيق وفيما بعد لأنغولا.

وبالمثل، أنشأ معهد تراث مارشال فرقة من الكلاب بالتعاون مع الجمعية الإنسانية بالولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودي سي كوميكس ووزارة الخارجية. والهدف من ذلك هو التوسع في استعمال الكلاب في اكتشاف الألغام، ويبشر مشروع فرقة الكلاب بأن يصبح برنامجا رئيسيا على الصعيد العالمي، مدعوما معظمه بموارد القطاع الخاص. وكما نعرف من خبرتنا في أفغانستان، أثبتت الكلاب أنها أكثر فعالية من البشر في اكتشاف الألغام في ظروف عديدة.

ونحن نأمل في أن يكون نجاح هذه النماذج مشجعا على بذل جهود مماثلة في بلدان أخرى لجلب المزيد من موارد القطاع الخاص إلى نشاط إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ونحن نعتقد أنه سيلزم حقن قدر كبير من موارد القطاع الخاص للوصول إلى الأهداف المقررة لسنة ٢٠١٠ ولاتفاقية أوتاوا.

وختاما، فإن الأمر يستلزم أن يتعاون الجميع لإنهاء الحظر الذي تمثله الألغام الأرضية للمدنيين الأبرياء. وما لم يتوافر القدر الكافي من الموارد والتنسيق ستظل الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشوه المدنيين الأبرياء وتقتلهم وتمنع اللاجئين من إعادة التوطن ومن العودة إلى ديارهم وتعوق استعمال الأراضي الخصبة للانتاج. ولا بد من وقف هذا البلاء الاجتماعي والاقتصادي والإنساني.

السيدة ماتلاري (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد أسلحة إرهاب. ويساور الحكومة النرويجية نفس القلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي فيما يختص باستعمال الألغام المضادة للأفراد في مناطق الصراع. وأول ضحايا هذه الألغام - ولا يزال هناك عشرات الآلاف من الضحايا كل سنة - هم المدنيين العـُزل لا سيما الأطفال والنساء. وللألغام الأرضية المضادة للأفراد آثار مدمرة لأنها تجعل من غير الممكن الوصول إلى مناطق شاسعة في بلدان عديدة على مدى عقود. ففي بلدان مثل أنغولا وكمبوديا وموزامبيق، تمثل الألغام عقبة كأداء تحول دون عملية المصالحة والتأهيل وإعادة البناء. وهي خطر يتهدد أمن البشر.

وقد كانت اتفاقية أوتاوا لحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد ونقلها واستعمالها بمثابة فتح جديد من نواحي

عديدة. فقد كان العامل الملهم وراءها، وهو العامل الذي حقق تقدمها، دبلوماسية جديدة تتحقق بالشراكة بين الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وهذه الشراكة توفر المنصة اللازمة للانطلاق إلى معالجة مشكلة الألغام الأرضية لطريقة متكاملة وشاملة ومتعددة الأوجه. والعمل المتعلق بالألغام يتألف من مجموعة أنشطة مترابطة، بما في ذلك تدابير لتقليل المخاطر، مثل التوعية بالألغام ورسم خرائطها، فضلا عن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والتأهيل، والمساعدة على إعادة إدماج الضحايا.

ونحن نرحب بالتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن المساعدة على إزالة الألغام وبوثيقة السياسة العامة للأمم المتحدة بشأن العمل المتعلق بالألغام والتنسيق الفعال المرفقة به. ويبين التقرير أن روح الاتفاقية ستكون بمثابة مبدأ توجيهي لأنشطة العمل المتعلق بالألغام. وسيبدأ نفاذ الاتفاقية اعتبارا من ١ آذار/ مارس من السنة المقبلة. وهذا في حد ذاته إنجاز مرموق. وسيكون الاجتماع الأول للدول الأطراف في أيار/ مايو مظاهرة سياسية هامة تعزز عملية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تحث حكومة النرويج البلدان التي وقعت على المعاهدة على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

لقد ظلت النرويج لأكثر من عشر سنوات تقوم بدور نشط في العمل المتعلق بالألغام في مختلف أرجاء العالم، سواء عن طريق منظومة الأمم المتحدة أو عن طريق البرامج الثنائية التي تشارك فيها منظمات غير حكومية من قبيل "منظمة الشعب النرويجي للمعونة". وقد التزمت النرويج في مؤتمر التوقيع على الاتفاقية في كانون الأول/ ديسمبر من السنة الماضية، بأن تساهم بمبلغ ١٢٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات للعمل المتعلق بالألغام. ونحن مستعدون للعمل في تعاون وثيق مع دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام ومنظمات الأمم المتحدة في حدود مجالات اختصاص كل منها للاستجابة للتحديات الإنسانية، سواء من حيث التعاون بشأن مسائل معينة أو من حيث التعاون بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بالأحكام الإنسانية الواردة في اتفاقية الألغام الأرضية. وعلى الرغم من إيلاء الأولوية لتمويل برامج العمل المتعلق بالألغام في البلدان الملتزمة بأهداف الاتفاقية، ستظل هناك استثناءات لأسباب إنسانية.

وفي نفس الوقت هذا الذي نناقش فيه المسألة، تبذل الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى ومؤسسات وطنية، فضلا عن منظمات غير حكومية جهودا ضخمة في الميدان لتخليص العالم من هذه الأسلحة العشوائية. إلا أن الأمر يستلزم موالاة تحسين مدخلات ونواتج أعمالنا على حدلا سواء من خلال زيادة الجهود فيما يتعلق بالتنسيق على جميع الأصعدة، ونظم جمع البيانات، ونقل الاختصاص، وزيادة تعزيز القدرات الوطنية وتأهيل الناجين من الألغام الأرضية وإعادة إدماجهم في المجتمع، واستعمال التكنولوجيا الموجودة استعمالا فعالا وموالاة استحداث تكنولوجيا جديدة، والاستمرار في تطوير المنهجيات والمعايير.

وقد شهدت حلقة العمل الدولية المعقودة في أوتاوا بشأن تنسيق العمل المتعلق بالألغام، في وقت سابق من هذه السنة، تأييدا واسع النطاق للأمم المتحدة كمركز تنسيق للعمل المتعلق بالألغام على الصعيد العالمي. وبناء على ذلك، فإننا نرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام بوصفها وسيلة لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بينما تعمل كذلك كمركز تنسيق على الساحة الدولية للعمل المتعلق بالألغام. ونحن نحث على تزويد تلك الدائرة بالتمويل الكافي والمضمون، حتى يتسنى قيامها بدورها التنسيقي. وسيظل لضرورة تنمية الملكية الوطنية والتنسيق الوطني القوي ولضرورة بناء قدرات وطنية مستدامة أهمية أيضا. كما ستلزم تكنولوجيا جديدة في مجال إزالة الألغام، تكنولوجيا يتعين أن تلبي احتياجات المستعمل النهائي من حيث كونها معقولة السعر وملائمة وسهلة الحصول عليها.

ومن الشروط الأساسية لحسن التنسيق توافر صورة واضحة للحالة الراهنة لمشكلة الألغام الأرضية. وفي رأي الحكومة النرويجية أنه لا بد من تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة التي ستسفر عن معلومات موثقة توثيقا جيدا. ولذلك، فإن جمع البيانات أمر شديد الأهمية. ومن الأدوات الهامة في هذا الصدد ما اضطلعت به الأمم المتحدة من بعثات للتقييم وما تزمع القيام به منها في السنة المقبلة، وإنشاء المركز الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في جنيف، وفريق الاتصال لأغراض المسح الذي أنشأته منظمات غير حكومية كبرى ناشطة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، فضلا عن مبادرة رصد الألغام الأرضية التي اضطلعت بها الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

ويندرج النهج الشامل المجمل في معيار الأمم المتحدة للمسح الدولي الذي قدمته دائرة العمل المتعلق بالألغام وبيان مبادئ أنشطة المسح الذي قدمه فريق الاتصال لأغراض المسح، ضمن مفهومنا عن ضرورة وجود قالب يحدد كيفية إجراء عمليات المسح. ولا بد من أن يكون القالب مرنا لكي يمكن استعماله في طائفة كبيرة من الحالات التي تنفذ فيها برامج العمل المتعلق بالألغام.

وبالإضافة إلى تحديد آثار الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يجب أن تكون تقارير عمليات المسح مصحوبة بخطط عمل شاملة تتضمن قائمة بالأولويات والتكاليف المصاحبة. وينبغي توفير هذه المعلومات لجميع الجهات الفاعلة المعنية بالعمل المتعلق بالألغام ويجب أن تمر عبر دائرة العمل المتعلق بالألغام بغية كفالة التنسيق والاستمرارية.

ورغم أننا نرى أن هناك ضرورة لزيادة تطوير تكنولوجيا إزالة الألغام، نود أن نشير إلى المخاطر الكامنة في تمويل البحث والتطوير وإغفال العمل المتعلق بالألغام الذي يجري بالتكنولوجيا الحالية. إن ما يستخدمه مزيلو الألغام اليوم من تقنيات ومنهجية لها أثر هام على آلاف الأرواح في البلدان المتضررة من الألغام حول العالم، لذا فلا بد لهذا النشاط أن يستمر بوتيرة لا يحدها عائق.

والحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بدءا بالتأهيل وانتهاء بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الفعال الطويل الأجل، لها أهمية خاصة. وقد أقر بذلك صراحة في اتفاقية أوتاوا. ومهما كانت المعلومات ناقصة، فنحن نعلم أن الحاجات هائلة. وبدون اعتماد نهج متضافر لن يتسنى لنا تقديم المساعدة لمن تبدلت حياتهم بصورة مفجعة بسبب استخدام الألغام الأرضية. وثمة وعي متنامٍ في المجتمع الدولي بأن أزمة الألغام الأرضية العالمية لها نتائج بعيدة الأثر وتتطلب بالتالي استجابة متعددة الأوجه ومتكاملة. والنقطة الرئيسية الآن هي الانتقال من المناقشة العامة إلى وضع الأولويات وكفالة أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة من أجل العمل المستدام على المستوى القطري.

السيدة ونسلي (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال أستراليا مصممة على إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الألغام الأرضية العالمية. وكان إبرام اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية خطوة كبرى صوب تحقيق حظر عالمي على الألغام الأرضية. وتتطلع حكومتي إلى المصادقة على الاتفاقية بوصفها دولة طرفا أصلية بحلول موعد نفاذها في آذار/مارس المقبل.

إلا أن من الواضح أن ذلك لا يعني نهاية القضية. وكما ذكر الجميع، ثمة حاجة إلى القيام بعمل إضافي نظرا للأعداد الضخمة من الألغام الأرضية التي لا تزال مزروعة ولا تزال تزرع، ونظرا لأن عددا كبيرا من البلدان ذات الدور الأساسي في مسألة الألغام الأرضية لا يزال خارج اتفاقية أوتاوا.

وستواصل استراليا العمل مع الآخرين لكفالة قيام مفاوضات تكميلية في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع حظر على عمليات نقل الألغام الأرضية. إن هذا الحظر، إذا اعتمده كبار منتجي وتجار الألغام الأرضية التقليديين الذين لم يوقعوا على اتفاقية أوتاوا، من شأنه أن يمثل خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

وقد صادقت استراليا أيضا على بروتوكول الألغام الأرضية المعدل - البروتوكول الثاني - الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونحن نواصل تشجيع جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية والبروتوكول المعدل أن تفعل ذلك. كما نعمل بنشاط في تعزيز الانضمام إلى البروتوكول المعدل في منطقتنا، لا سيما انضمام الدول التي لا يمكنها الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا.

كذلك تظل إزالة الألغام تمثل أولوية للحكومة الاسترالية. ولبلوغ أهداف برنامجنا للمعونة، مع تركيزه الواضح على تخفيف حدة الفقر، ستكون إزالة الألغام هامة على نحو خاص في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه، سيجرى فحص متزايد للبرامج القائمة والمقترحة لكفالة ملاءمتها وفعاليتها في الوصول إلى من هم في أمس حاجة وكفالة إحراز تلك البرامج للتقدم في تعزيز القدرات المحلية.

لقد أنفقنا زهاء ٣٥ مليون دولار استرالي على الأعمال المتعلقة بالألغام في السنوات الأخيرة، والتزمنا بإنفاق ١٠٠ مليون دولار استرالي بحلول عام ٢٠٠٥. وتركز المساعدة التي نقدمها في مجال إزالة الألغام على أربعة بلدان من البلدان الأشد تضررا من الألغام والذخائر التي لم تنفجر، وهي تحديدا كمبوديا ولاو وأنغولا وموزامبيق. وبالإضافة إلى هذه المساعدة المباشرة في

مجال إزالة الألغام، تواصل أستراليا التصدي لبعض المشاكل الأوسع التي يزيد من حدتها وجود الألغام. فعلى سبيل المثال، تندرج كمبوديا ضمن المتلقين الرئيسيين للعون الغذائي الاسترالي - وتلك أغذية يرجع السبب جزئيا في نشوء الحاجة إليها إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة مزروعة بكثافة بالألغام، مثلما وصفها ممثل اليابان على نحو معبر للغاية.

إن جل المساعدة التي تقدمها استراليا يندرج في إطار الأنشطة المباشرة لإزالة الألغام. ويشمل ذلك دعم الدراسات الاستقصائية وإزالة الألغام بأجهزة الكشف عن الألغام، والكلاب المدربة على اكتشاف الألغام، وبقدر محدود، الأجهزة الميكانيكية لإزالة الألغام. وكذلك يقوم أفراد قوة الدفاع الاسترالية بتوفير المساعدة في مجال إزالة الألغام لعدد من البلدان. وفي هذه السنة، سنقوم بتوفير مساهمة جوهرية في دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام دعما لدورها التنسيقي الرئيسي. إذ أن من الضروري للغاية تنسيق أنشطة المانحين ومواءمتها على النحو الصحيح مع الحاجات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية. كذلك من الضروري أن تزود دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام بموارد كافية لكفالة القيام بعمليات مسح فعالة لتحديد مواقع الألغام والمناطق التي ستعطى الأولوية في إزالة الألغام؛ وأن يوفر تعليم للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بأخطار الألغام؛ وأن تطور تكنولوجيا جديدة للإسراع بعملية إزالة الألغام؛ وأن يتلقى ضحايا الألغام ما يحتاجون إليه من علاج وتأهيل. وعلينا أن نعمل بنشاط وعلى نحو جماعي لكفالة تنسيق الحصيلة المجمعة والمتزايدة على نحو مشجع لموارد المانحين من أجل إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة بطريقة تزيد إلى الحد الأقصى الأثر الذي تخلفه في الميدان. وفي ذلك الصدد، أؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل النرويج بشأن موضوع التنسيق.

إن الهدف النهائي للمساعدة التي تقدمها استراليا في مجال إزالة الألغام هو بناء القدرة المحلية في البلدان المتضررة على تنفيذ برامج إزالة الألغام، وأهم من ذلك، على مواصلتها. ونحن ندرك بأن بلوغ هذا الهدف يقتضي التزاما على المدى الطويل، خاصة بالنظر إلى أن العديد من الدول المتضررة من الألغام قد أضعف مؤسسيا وماليا، غالبا نتيجة لسنوات من النزاع. والسعي إلى تحقيق هدف استدامة مساعدة استراليا يتم عن طريق دعم التنمية المؤسسية والتقنية على حد سواء، داخل المنظمات المحلية التي تضطلع بأعمال مماثلة، والدعم الأولي للتكاليف المتكررة، وتوفير التكنولوجيا الملائمة، وأخيرا، بتحديد أهداف مساعدتنا التقنية بعناية شديدة.

إن الألغام الأرضية تمثل مشكلة طويلة الأمد للكثير جدا من البلدان، وفي حين أن الإسهامات التقنية الأجنبية غالبا ما تكون ضرورية في المراحل التكوينية لبرامج إزالة الألغام، فإن مما له أهمية حيوية البدء في العمليات في المراحل الأولى للبرامج من أجل بناء التنظيمات المحلية وتمكينها من إدارة برامجها الخاصة لإزالة الألغام في أقرب فرصة ممكنة. كذلك، ينبغي استقاء الدروس بشأن أفضل السبل لزيادة وعي المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق متأثرة بالألغام. وينبغي التركيز بصفة خاصة على الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا في المجتمعات المحلية المهددة. وترى استراليا أنه، في إطار السعي لتحقيق نتائج أفضل، ينبغي عدم إغفال أي من هذه العناصر الهامة للبرامج الفعالة لإزالة الألغام.

ونحن نرى أيضا أنه لا يسعنا أن نشعر بالرضى عن النفس معتقدين أننا نقوم بكل واجبنا. فسوف تكون هناك حاجة مستمرة إلى استعراض نهجنا وتحسينها، وللتنسيق على نحو أفضل، ولتحديد الأهداف بفعالية أكبر، وللبحث عن تكنولوجيا جديدة وأكثر مواءمة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، يسر استراليا للغاية أن التكنولوجيا الجديدة التي أنشأناها تساعد الآن في الإسراع بوتيرة إزالة الألغام في كمبوديا وفي البوسنة وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

يضاف إلى ذلك أنه، في سبيل المحافظة على الزخم وعلى تدفقات الموارد الضرورية لإبطال مفعول حقول الألغام وللمساعدة في جهود تأهيل ضحاياها، يجب ضمان توفر الاهتمام لدى الجمهور بالموضوع. وكما ذكر ممثل الولايات المتحدة قبل لحظات، أعلنت استراليا مؤخرا افتتاح برنامجها الخاص المعنون "دمروا حقل ألغام". ومن خلال ذلك البرنامج سيتسنى للجماعات المحلية والمدارس ومؤسسات الأعمال والرابطات الاجتماعية أن تشارك مشاركة مباشرة في حسم مشكلة الألغام الأرضية بتبني حقول ألغام قابلة للتفجر تكون الأمم المتحدة قد اختارتها كحقول ذات أولوية عالية في تطهيز الألغام.

وبرنامج "دمروا حقل ألغام" سيستغل في البداية الأموال من صندوق الأميرة ديانا الاستئماني، وبعد ذلك ستساهم الحكومة الاسترالية بمبالغ إضافية مساوية للمبالغ

المقدمة من الصندوق. وسنختار منظمة استرالية غير حكومية لتنفيذ البرنامج وإدارته. وتلك المنظمة بدورها ستحاول أن تجد متبنين داخل المجتمع الاسترالي للتبرع بالمبالغ اللازمة لتطهير حقول الألغام المتبناة. وسيعمل المتبنون، كل في مجتمعه المحلي، على الحصول على التبرعات لتطهير حقول الألغام المتبناة وإعادة الأراضي إلى السكان لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية. وسيقدم الصندوق الاستئماني دولارا واحدا مقابل كل دولارين يجمعها المتبنون. ووفقا لتوقعاتنا سيفضي هذا إلى جمع تبرعات مقدارها ١,٢ مليون دولار استرالي. وهذا ليس شيئا فريدا؛ فقد نفذت برامج مشابهة في أماكن أخرى. لكننا نشعر، والاستجابات التي حصلنا عليها حتى الآن تبين أن هذه الطريقة عملية جدا لاستدراج المجتمع المحلي إلى الاشتراك في هذا النشاط والمضي قدما بالأهداف التي نضعها بأنفسنا هنا في الأمم المتحدة.

وعلى سبيل الاختتام بملاحظة تنم عن التفاؤل، تفرض ضخامة مشكلة الألغام الأرضية إبقاءها قيد النظر. ولئن كنا جميعا نعلم أن المشكلة هائلة، فإن حلها ليس مستحيلا. المطلوب في المقام الأول جهد منسق متضافر بصورة جيدة من جانب المتبرعين ومن جانب الحكومات في البلدان المنكوبة بالألغام. وجهودنا في المستقبل، كما في الماضي، يجب أن تهتدي بالعزيمة على بلوغ أقصى حد من التأثير مقابل التبرعات المقدمة. يجب أن ننتقل بعيدا عن المناقشات حول المسائل النظرية وأن نركز على النتائج. وبذلك فقط سنستطيع في النهاية أن نقول انه لا يوجد بعد الآن ضحايا للألغام البرية، وسنتمكن من بلوغ ذلك الهدف في غضون سنوات لا في بحر عقود.

السيد الحداد (اليمن): لقد كان إبرام وتوقيع الاتفاقية الدولية لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، حدثا بارزا في جهد المجتمع الدولي لوضع حد للمعاناة الإنسانية التي سببها الاستخدام الواسع لهذا السلاح الأعمى، الذي لا يفرق بين المتحاربين وغير المتحاربين، والذي يذهب ضحية له أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء، منهم الشيوخ والنساء والأطفال، وتظل تهديداته التدميرية للإنسان والأرض والبيئة والتنمية باقية حتى بعد انتهاء المنازعات.

كما يعتبر هذا الحدث تكليلا بالنجاح للتصميم الدولي على إيجاد حل للمأساة الإنسانية، من جراء استخدام الألغام المضادة للأفراد، يتجاوز المعالجات الآنية بتقديم المساعدات إلى معالجة جذرية تقضي على مسببات المأساة من جذورها، وترعى الضحايا الذين نكبوا جسديا ونفسيا من جراء تعرضهم لتلك الألغام.

وتشعر الجمهورية اليمنية بالاعتزاز أنها كانت من بين الدول التي شاركت في مسيرة أوتاوا منذ انطلاقتها عام ١٩٩٦، ومن أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية "الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد" في أوتاوا عام ١٩٩٧، والدول الأربعين الأولى التي صادقت عليها.

ويعبر هذا الموقف عن شعور الجمهورية اليمنية بحجم المعاناة، وتأثير الكارثة الإنسانية عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، التي تعانيها شعوب العديد من البلدان. وقد عانت اليمن ولا تزال تعاني بشدة من الآثار المدمرة لهذه الألغام التي زرعت في مساحات شاسعة ومتفرقة من أراضيها.

وتقوم الجمهورية اليمنية بجهودها الذاتية البسيطة بوضع برنامج للتخلص من الألغام المعدة للأفراد، إلا أن ضعف الإمكانيات المادية والتقنية والكادر الفني قد أعاق ذلك البرنامج.

وفي هذا السياق، نؤكد على ما ورد في الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار ٥٣/٤٢ من ضرورة أن تقدم الدول الأطراف، التي بوسعها أن تقوم بذلك، المساعدة في عملية إزالة الألغام وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، ومن أجل رعاية ضحايا الألغام، وإعادة تعمير البنية الاجتماعية والاقتصادية وتمتين أواصرها، وذلك بمعالجة ما أفسدته الألغام من آثار تدميرية عليها.

كما ترحب الجمهورية اليمنية بالجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرات الدول لتصفية الألغام، خاصة تلك التي تشكل الألغام فيها مصدر تهديد لأمنها، وصحة وحياة أفراد مجتمعها، وبذلك فهي تؤكد على أهمية تطوير القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على ما ورد في الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار التي تحث الدول الأعضاء في الاتفاقية أو المنظمات الإقليمية التي تمتلك القدرة في هذا المجال أن تقدم يد المساعدة إلى الدول المتضررة من أجل خلق وتطوير قدراتها المتعلقة بتصفية الألغام. كما نشارك الرأي في ضرورة أن تقوم المنظمات

الإقليمية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في تحفيز الحذر من الألغام الأرضية، وخاصة بين صفوف الأطفال.

إن وفد بلادي يعتقد أنه لن يكون بالإمكان اكتمال جهود منظومة أجهزة الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الإقليمية المعنية، إلا بتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات الفنية المطلوبة ذات الصبغة الشاملة، والموارد المالية اللازمة بغية تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المضمار، الذي يشمل، ضمن جملة أمور، تعزيز الوعي والحذر، والتدريب، والمتابعة والمراقبة لاستخراج وتصفية الألغام. وعلاوة على ذلك، تبدو هناك ضرورات ملحة لبذل المساعدات المتعلقة بالمسائل التكنولوجية لتصفية الألغام، وتطوير التكنولوجيا المناسبة لذلك.

وبهذه المناسبة يود وفد الجمهورية اليمنية أن يعبر عن امتنانه لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات التي قدمتها ولا تزال تقدمها لبلادنا من خلال وضع برنامج للبحث عن الألغام المزروعة في بعض المناطق والتخلص منها. إلا أن المشكلة تظل قائمة لسعة الأراضي الموبوءة بالألغام واختلاف طبيعتها الجغرافية وعدم توافر المعلومات والإحصاءات الكاملة والدقيقة عنها. وهذا يتطلب جهودا وإمكانيات مكثفة ومشتركة للمسح والكشف والتخلص من تلك الألغام تتجاوز الإمكانيات الذاتية لليمن.

وختاما، إن قوة الدفع التي ولدها استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لسريان الاتفاقية ينبغي أن تشحذ من همم المجتمع الدولي للتخلص مما بقي منها سواء كان المخزون منها مع الدول، أو المزروع في الأراضي، بما تقتضيه بنود الالتزامات في إطار الاتفاقية. وهذا ما تتعهد الجمهورية اليمنية في القيام به بما يشكل امتدادا طبيعيا لموقفها في التوقيع المبكر على اتفاقية أوتاوا وعزمها الأكيد على استكمال غاياته لوضعه حيز التنفيذ.

السيد بيريز أوترمن (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن دور الأمم المتحدة التنسيقي الفعال لأنشطة المساعدة في تطهير الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتزايد سنة تلو الأخرى، بل دقيقة تلو الدقيقة، لأننا بضمان الكفاءة في هذا المجال سنتمكن من منع وقوع وفيات كثيرة في شتى أنحاء العالم. ونشعر بامتنان خاص للأمين العام على تقريره المفصل عن إزالة الألغام (A/53/496)، الذي يعطي صورة واضحة للتحديات التي تنتظرنا في هذا الميدان.

لقد أيدت أوروغواي منذ البداية مقترحات الأمين العام كوفي عنان في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وقد اقترح الأمين العام في ذلك التقرير أن المسؤولية عن أنشطة إزالة الألغام ينبغي أن تناط بإدارة عمليات حفظ السلام من أجل كفالة تنسيق أفضل.

وانضم بلدي أيضا إلى الجهود المتسمة بالتصميم التي أدت إلى اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير تلك الألغام.

ومن أسف أن حقول الألغام لا تزال تشكل تهديدا خطيرا في جميع أنحاء العالم تقريبا، وهكذا أصبح تطهير الألغام جزءا هاما من إعادة بناء المجتمعات فيما بعد الصراع. وقد اشتركت مفارزنا ضمن وحدات الأمم المتحدة في التصدي لهذه الأسلحة، لكننا نشعر أساسا بالقلق من الآثار الرهيبة لهذه الألغام على النساء والأطفال الذين يتعرضون للتشويه أو القتل بأسلحة الدمار الشامل هذه وهي أسلحة خفية تفتك ببطء.

وإننا ندعم دعما تاما الجهود الرامية إلى تحويل منطقتنا إلى أول منطقة في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من هذه البلية. والهدف الذي وضعته منظمة الدول الأمريكية في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في قرارها المعنون "نصف الكرة الغربي: منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد"، نعتبره هدفا ذا أولوية. وعلى الصعيد دون الإقليمي يسعدنا أن ننوه بالإعلان السياسي لدول السوق المشتركة للمخروط الجنوبي إضافة إلى بوليفيا وشيلي، الذي اعتمدناه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. ففي ذلك الإعلان اتفق رؤساء جمهورياتنا على المضي قدما في جعل منطقتنا منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونود أن نشكر حكومة موزامبيق على مبادرتها الممتازة باقتراح أن تستضيف مدينة مابوتو الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. وهذا مصدر سرور عظيم لنا ونتطلع إلى دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ في ١ آذار/مارس.

أخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم بشأن المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم، والذي شاركنا في تقديمه. ونود أيضا أن نؤكد على الحاجة إلى تقوية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في هذه المهمة.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية): إن وفد بلادي يولي أهمية كبرى للبند الذي نناقشه اليوم وهو "تقديم المساعدة في إزالة الألغام". ونحن مرتاحون لأن هذه هي الدورة السادسة على التوالي التي تناقش فيها الجمعية العامة هذا البند الهام. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على إدراك المجتمع الدولي لمدى خطورة الألغام بصفتها سلاح دمار شامل وبطيء، يؤثر على حوالي ٧٠ دولة من دول العالم. وقد اعترفت الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة بحدة هذه المشكلة. وأكد العالم أجمع أن وجود الألغام لا يهدد حياة الآلاف من الناس فقط، بل يلحق خسائر أخرى اجتماعية واقتصادية وبيئية فادحة تجعل من الصعب تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة في الدول المتضررة.

وأود في هذا الخصوص أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الدولية الأخرى وكذلك العديد من الدول، على الجهود التي تبذلها من أجل القضاء على هذه المشكلة. إلا أننا نؤكد على ضرورة أن يكون التزام المجتمع الدولي في هذا المجال شاملا ومستمرا وقويا.

وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعروض علينا في الوثيقة A/53/496 مختلف أوجه هذه المشكلة وأبعادها. إذ قال الأمين العام:

"بيد أنه في الوقت الذي تتطور فيه أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، تستمر المعاناة في البلدان المتأثرة بالألغام. وعدم توفر الموارد هو ليس السبب الوحيد الذي يعيق البرامج. بل إن عدم توفر الإرادة السياسية يحبط أيضا الأهداف الإنسانية للأعمال المتعلقة بالألغام". (A/53/496، الفقرة ٢٠٤)

وعلى أساس وجهة النظر هذه فإن غياب الإرادة السياسية يساهم في استمرار معاناة الدول المنكوبة التي تحتاج إلى الموارد اللازمة، خاصة أن معظمها عانت ولا تزال تعاني من الفقر والتخلف وتحتاج إلى تطوير قدراتها المحلية لتخطيط وتنفيذ برامج شاملة في هذا المجال وفي مقدمتها إزالة الألغام وتوفير التدريب الفني وكذلك إنشاء قاعدة بيانات وتبادل المعلومات والتقنية الحديثة وعلاج الضحايا وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع وتوفير الموارد وإدارتها بشكل فعال لتحقيق هذه الأهداف.

لقد كانت محاولات المجتمع الدولي للقضاء على مشكلة الألغام جادة. وكان آخر جهوده في هذا المضمار توقيع معاهدة دولية لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها. إلا أن هذه المعاهدة أغفلت شيئا مهما وهو تحديد المسؤولية القانونية للدول الاستعمارية التي زرعت الألغام في أراضي الدول الأخرى. وقد أقر العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مبدأ مسؤولية هذه الدول التي زرعت الألغام وضرورة قيام هذه الدول بدور رئيسي في هذا المجال، ومن بين ذلك دفع التعويضات للضحايا.

فمنظمة الوحدة الأفريقية مثلا سبق أن أكدت في اجتماع لمجلس وزرائها الذي انعقد في هراري في أيار/مايو ١٩٩٧ المسؤولية المعنوية للبلدان التي تسببت في زرع الألغام خلال الحرب العالمية الثانية وخلال الحروب الاستعمارية، ودعت هذه الدول إلى تخصيص نسبة معقولة من ميزانياتها العسكرية لإزالة هذه الألغام، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لذلك، بما فيها توفير المساعدة الفنية والخرائط ومساعدة الضحايا. كما تضمن البيان الختامي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في طهران في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، فقرة تناشد البلدان المتقدمة تقديم مساعدات كبيرة من أجل إزالة الألغام المضادة للأفراد وتزويد الدول المتضررة بالمعدات والتجهيزات والتقنيات المتقدمة وتذليل أية عوائق في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز، الذي عقد في دربان بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر الماضي، فقرة تعرب عن الاستياء لاستخدام الألغام لغرض إرهاب المدنيين ومنعهم من استغلال أراضيهم الزراعية، الشيء الذي يتسبب في انتشار المجاعة بينهم، ويمنعهم من العودة إلى مقار إقامتهم الأصلية وهو ما يتنافى مع القانون الدولي والإنساني.

ويذكر البيان الختامي لقمة عدم الانحياز:

"أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية ولا سيما تلك المخلفات المتمثلة في الألغام الأرضية التي سببت أضرارا بشرية ومادية وعاقت خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. وطالبوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها بأن تتحمل مسؤولية الألغام الأرضية وتتعاون مع البلدان المتضررة بتقديم المعلومات اللازمة والخرائط الدالة على مواقع هذه الألغام والمساعدة التقنية المطلوبة لإزالتها بالإضافة إلى مساهمتها في تحمل نفقات الإزالة، ودفع التعويضات عن أي ضرر ناتج عنها".

إن ليبيا عانت ولا تزال تعاني من مشكلة الألغام المضادة للأفراد نتيجة لقيام الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية بزرع ملايين الألغام في مساحات شاسعة من أراضيها وأراضي الدول المجاورة. ومما عقد المشكلة أن جزءا من الأراضي الليبية كان منطقة كر وفر بين قوات الحلفاء وقوات المحور. ولذلك يمكن أن نتصور الكمية الهائلة من الألغام التي زرعت أثناء هذه العمليات لعرقلة تقدم قوات هذا الجانب أو ذلك خلال عمليات القتال، بما أدى إلى مقتل الآلاف من المواطنين الليبيين وإصابة آلاف آخرين بعاهات مستدامة. وقد أدى ذلك إلى تعطيل عملية التنمية في البلاد وخاصة شق الطرق وتشييد السكك الحديدية وعرقلة استصلاح الأراضي الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية والتنقيب عن النفط والحد من الجهود الوطنية لمكافحة التصحر وزحف الصحراء في المناطق المزروعة بالألغام. وقد أشارت تقارير سابقة للأمم المتحدة إلى هذه الحقائق.

لقد مضت أكثر من ٥٠ سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصر من انتصر، وهزم من هزم، ورحلت القوات المنتصرة والمهزومة من بلادنا. ولكن الألغام التي زرعتها تلك القوات والقنابل والمتفجرات التي خزنتها في تلك الحرب المريرة بقيت في مكانها مدفونة في أماكن غير معروفة في الصحراء الليبية مغطاة بطبقات من الرمال والأحجار. وتتفجر هذه الألغام بين الحين والآخر في وجه طفل برئ يلعب، أو امرأة ريفية تسعى لكسب قوتها اليومي، أو رجل مسن ضل طريقه وهو يعود إلى بيته أو خيمته. فتجد أحدهم قد فقد حياته أو تلفت عينه أو قطعت رجله أو يده وهكذا. وتتكرر هذه المأساة بالنسبة لهؤلاء الضحايا الأبرياء ويزداد عدد المصابين بعاهات لأن السلطات الليبية تفتقد إلى الخرائط والمعلومات التي تحدد مواقع هذه الألغام. ولقد حاولت ليبيا مرارا، خلال العقود الماضية، التصدي لمشكلة الألغام الموجودة في أراضيها وحققت بعض التقدم. ولكن عدم وجود الخرائط وعدم توفر الخبرة اللازمة عرقل هذه الجهود بالرغم من حصولنا على بعض المعلومات والخرائط من بعض الدول التي زرعت هذه الألغام ولكنها كانت غير كافية.

يسعد وفد بلادي أن يبلغ هذه الجمعية الآن بأن اتفاقا مفصلا قد تم التوصل إليه في الخصوص بين إيطاليا والجماهيرية الليبية في شهر تموز/يوليه الماضي وينص على ما يلي. أولا، العمل المباشر بين البلدين ومن خلال التعاون الثنائي والدولي على إزالة وتطهير حقول الألغام التي زرعت في الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية؛ ثانيا، تعهد الحكومة الإيطالية بتنظيم دورات خاصة لتكوين وحدات خاصة لإزالة الألغام في ليبيا؛ ثالثا، تقديم العلاج للأشخاص المتضررين من الألغام الأرضية في المراكز الطبية المتخصصة في إيطاليا؛ رابعا، إنشاء مركز طبي لتركيب الأطراف الصناعية بالتعاون مع الهلال الأحمر الليبي والصليب الأحمر الإيطالي؛ خامسا، تقديم التعويضات والمساعدات للأشخاص المتضررين من انفجار الألغام؛ سادسا، المساهمة في إقامة المشروعات الإنسانية الكفيلة بمساعدة عائلات المعاقين والمتضررين؛ سابعا، التعاون مع الدولة الليبية في عملية تنمية البيئة في المناطق المتضررة التي زرعت فيها الألغام من قبل؛ ثامنا، إنشاء صندوق اجتماعي تساهم فيه الشركات الإيطالية والليبية من أجل تمويل ما يلي: (أ) استصلاح وتعمير المناطق التي زرعت فيها الألغام في فترة الحرب؛ (ب) تكوين اخصائيين في مجال نزع الألغام؛ (ج) علاج المواطنين الليبيين المتضررين من انفجار الألغام؛ (د) إقامة مركز طبي في ليبيا لعلاج المصابين من مثل هذه الألغام.

إن هذا الاتفاق بين ليبيا وإيطاليا سابقة ممتازة نأمل أن تحذو الدولتان الأخريان المعنيتان، اللتان زرعتا ألغاما أخرى في الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية، وهما ألمانيا وبريطانيا، حذو إيطاليا بالتوصل إلى اتفاقيات مشابهة مع بلادي، وبذلك تساعدان السلطات الليبية في إنهاء هذه المشكلة برمتها، وتعوضان الشعب الليبي عن الأضرار التي لحقت به من جراء الألغام طوال الخمسين سنة الماضية. كما أن هذه المبادرة الليبية - الايطالية الجيدة يمكن أن تقتدي بها الدول الأخرى في العديد من مناطق العالم. إن على الدول التي أنتجت الألغام الأرضية أو استخدمتها في تدخلاتها المسلحة في بلدان

أخرى وخلال حروب دولية أو إقليمية، أو تلك التي باعت هذه الأسلحة، مسؤولية تاريخية في التعويض عن أعمالها، والمساهمة بسخاء في الحملات والبرامج التي تنظمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى يمكن استئصال هذه المشكلة من على سطح هذا الكوكب مرة وإلى الأبد.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتاييفا (تركمانستان).

السيد أورتيغا أوربينا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى التالية: بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبلادي نيكاراغوا، فضلا عن الجمهورية الدومينيكية.

نود أن نعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/496. إن التقرير يبين جسامة مشكلة الألغام الأرضية والعدد المذهل للألغام الأرضية غير المفجرة التي تنتظر بصمت مريب ضحاياها في أكثر من ٦٠ بلدا.

إن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يتسبب كل عام في تعرض آلاف الناس، لا سيما الأطفال والنساء، إلى التشويه والموت، في كل أرجاء العالم. وهذه الألغام تخل بحسن سير اقتصادات البلدان التي شاء حظها التعس أن تعاني من هذه المشكلة. كما أنها تعطل عملياتها الإنتاجية وهياكلها الأساسية. وهذا يضاعف من صعوبة تمهيد الظروف الضرورية للإعمار والتنمية في المناطق التي تضررت بالصراع، مما يطيل أمد عواقب الحرب في فترة السلام.

والألغام يمكن زرعها بسرعة وبكلفة تافهة. ويمكن الآن شراء لغم بلاستيكي حجمه أصغر من حجم القرص المضغوط بمبلغ متواضع لا يتجاوز ٣ دولارات. وزرع آلاف الألغام في غضون ساعات قليلة لا يتطلب أي معرفة تقنية. إلا أن الكشف عن هذه الألغام وإزالتها، حتى بأشد التقنيات تطورا وتعقيدا، قد يستغرق عدة سنين، وغالبا ما يكلف ما لا طاقة للبلدان النامية بتحمله.

إن الأشخاص الذين ينجون بأرواحهم من الألغام المتفجرة، ولا سيما الأطفال، كثيرا ما يصابون بجراح خطيرة وبعجز دائم. وقد يفقدون إحدى ساقيهما أو كلتيهما ويعانون من جراح فظيعة؛ وقد تتسبب الشظايا الناجمة عن الانفجار في فقدانهم أبصارهم. ويحتاج الطفل الذي بُتر أحد أطرافه إلى جراحة ترقيعية كثيرا ما يصعب إجراؤها في بلد نام، وفي حالات عديدة قد تكون هناك حاجة إلى جراحة ترقيعية جديدة مرة كل ستة أشهر. ويشعر العديد من هؤلاء الأطفال بالعار ويعانون من شتى المشاكل النفسانية بسبب عجزهم. أما التأهيل فإنه عملية مكلفة وكثيرا ما يكون غير كاف. ووفقا للأرقام التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن ٢٠ في المائة فقط من الأطفال الذين وقعوا في السلفادور ونيكاراغوا ضحايا الألغام المنفجرة قد حصلوا على رعاية كافية.

وعليه، فإن برامج إزالة الألغام يقصد بها انقاذ الأرواح ومنع حدوث معاناة في المستقبل واستعادة الموارد الطبيعية من أجل الانتاج والاستجمام.

ويجب أن نلج أيضا مجال العمل الوقائي؛ ويجب أن نزيد وعي الناس الذين يعيشون على مقربة من مناطق تتأثر بهذه الأسلحة القاتلة. ويجب أن نجد أفضل السبل لزيادة المعرفة الوقائية حيال الألغام في هذه المجتمعات المحلية المهددة بالخطر. ويجب أن نولي اهتماما خاصا لأضعف المجموعات، مثل النساء والأطفال.

وبرامج زيادة وعي الناس لمشكلة الألغام ضرورية بسبب ازدياد عدد الحوادث التي تؤثر في السكان المدنيين غير المستعدين وفي العاملين ذوي الخبرة في مجال الإغاثة. ويمكن أن يحدث هذا في المقام الأول لثلاثة أسباب. أولا، لأن الناس لا يعرفون مكان الألغام المزروعة. وثانيا، أن الناس يفتقرون رغم علمهم بوجود ألغام، إلى المعرفة اللازمة للتقليل من أخطارها إلى الحد الأدنى. وأخيرا، على الرغم من أن الناس قد يعلمون بوجود ألغام ويعلمون كيفية تقليل آثارها، فإنهم، بحكم الضرورة، كثيرا ما يواصلون أنشطتهم التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة، من قبيل جمع حطب الوقود ورعي الحيوانات.

إن إزالة الألغام شاغل دائم للمجتمع الدولي وللبلدان المتأثرة بسبب ضخامة أزمة الألغام الأرضية هذه. وما فتئت الجمعية العامة تنظر منذ عام ١٩٩٣ في هذه المسألة، وقد قامت مؤخرا بغية تنسيق الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل، بنقل المسؤولية عن جميع المسائل والأنشطة في مجال إزالة

الألغام - بما في ذلك إدارة الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام - إلى إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وبهذه الطريقة سنتمكن من مواصلة اتباع نهج موحد إزاء مختلف جوانب أنشطة إزالة الألغام، وهو نهج يعكس العلاقة المتبادلة الوثيقة بين شتى جوانب عملية الانتعاش في بلد ما، وبين صون السلام وتدعيمه، وإعادة دمج اللاجئين والمشردين داخليا، وتنشيط المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وإعادة الإعمار والتنمية. ونحن نُهنئ الأمين العام على هذه الخطوة الجيدة.

وفي أمريكا الوسطى، تضطلع منظمة الدول الأمريكية ومجلس دفاع البلدان الأمريكية، بمساعدة من مختلف البلدان المانحة، منذ عام ١٩٩٢ بمهمة إنسانية أساسية، تكملة للجهود الوطنية وبرامج التمويل والتخطيط، لإزالة الألغام المزروعة في الثمانينات عندما كانت المنطقة مسرحا للحروب الأهلية. وهذه البرامج آخذة في التطور على الرغم أنه لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة نظرا إلى ضخامة المشكلة.

وخططت منظمة الدول الأمريكية في برامجها لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى، لاستخدام الكلاب المدربة في اكتشاف المتفجرات بالشم والمساعدة بطريقة أخرى في هذه العمليات. وتم في الآونة الأخيرة جلب هذه الكلاب إلى هندوراس حيث يجري تدريب خبراء الألغام من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا على كيفية التعامل معها. ويتعين إعادة تصميم هذا البرنامج بسبب الأضرار التي خلّفها الإعصار ميتش.

وفي مجال الوقاية، وتكملة لبرامج مجلس دفاع البلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بدعم من وزارة الدفاع في الويات المتحدة الأمريكية وشركة دي سي كوميكس، بنشر مسلسل هزلي في وقت مبكر من هذا العام يُدعى "سوبرمان والمرأة المعجزة: القاتل الخفي" بغية تعزيز الوعي لأخطار الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتعليم أطفال كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس كيفية التصدي للمشكلة. وقد تم توزيع الآلاف من مسلسلات الصور الهزلية هذه دعما لبرامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة لصالح الشعوب المهددة بخطر الألغام في تلك البلدان الثلاثة. ومن بين الأنشطة الأخرى الموجهة نحو الأطفال في تلك البلدان إنتاج أفلام الفيديو، والبرامج الإذاعية والدمى المتحركة.

وترمي هذه البرامج إلى منع وقوع حوادث ناجمة عن ألغام أرضية مضادة للأفراد وغيرها من المتفجرات، وإلى إعلام وتثقيف السكان المحليين الأكثر تأثرا بشأن المشاكل المتعلقة بالألغام. وترمي هذه البرامج أيضا إلى تعليم الأطفال عن خطر الألغام، وإلى إحداث تغييرات في سلوكهم، وإلى تدريبهم على نقل هذه الرسائل إلى بقية أفراد الأسرة، وإلى تعليمهم كيفية تجنب الحوادث المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي الآونة الأخيرة وقّع الصليب الأحمر في نيكاراغوا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على اتفاق تعاون لتمويل "برنامج من طفل إلى طفل" يرمي إلى منع وقوع حوادث تتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد في خمس مقاطعات في نيكاراغوا. و "برنامج من طفل إلى طفل" يتضمن تدريب ٢٣ ٠٠٠ قاصر في ماتاغالبا وجينوتيغا ونويفا وسيغوفيا ومادريز على منع وقوع حوادث تتعلق بأجهزة متفجرة. وسيتلقى خمسة عشر معلما من الشباب التدريب على تعليم القاصرين سبل تجنب الحوادث. وبذلك سيصبحون ناشري الخبرة في مجال الوقاية. ولا يزال هناك في نيكاراغوا حوالي ٠٠٠ ٨٥ لغم أرضي مضاد للأفراد زرعت خلال الحرب في الثمانينات. وقد بدأت هذه الحملة في العام الماضي بعقد ورشات عمل في شتى المواقع في الجزء الشمالي من نيكاراغوا.

لقد تردت مشكلة الألغام في أمريكا الوسطى نتيجة الإعصار ميتش، وبوسعنا أن نتكهن بآثار معينة تترتب في حقول الألغام على الأمطار الغزيرة. أولا، أن الألغام المزروعة في أراضي مرتفعة قد تكون تحركت من مواقعها الأصلية بفعل الأمطار الجارفة؛ وهذا يجعل من الضروري استكشاف مناطق جديدة للكشف عن الألغام وتقليل أخطار الحوادث الناجمة عنها. وثانيا، الألغام المزروعة في أراضي منخفضة قد تكون طمرت بفعل طبقات كثيفة من القمامة أو الحضر أو الوحول. وثالثا، أن عمليات إزالة الألغام ستصبح أبطأ وأشد خطرا لأن مواقع الألغام لم تعد معروفة بعد الإعصار. ورابعا، أن إمكانية وجود مساحات شاسعة تبعثرت فيها الألغام قد ازدادت بسبب الفيضان الذي غطى الجسور الملغمة وأساساتها. وقد تحركت الألغام عشوائيا في اتجاه مجرى النهر إلى أن توقفت بفعل عائق ما. وخامسا، تم فقدان العديد من العلامات الطوبوغرافية التي يسّرت تحديد مواقع حقول الألغام بصورة تقريبية للذين لديهم سجلات جرد. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد هناك وجود للعديد من الطرق.

وسادسا، وبناء عليه، ستكون إزالة الألغام أكثر تكلفة لأنه سيكون من المطلوب توفير معدات إضافية من جميع الأنواع، بما في ذلك طائرات الهيلكوبتر لغرض الإجلاء.

وهذه الصعوبات التي سببها الإعصار متش، قد تكون مسؤولة، أولا، عن عدم إنجاز برامج إزالة الألغام في أمريكا الوسطى في موعدها المحدد؛ وثانيا، عن احتمال أن تكون المعدات المكننة، مثل المداحل التي تربط بكاسحات الألغام الخفيفة، لازمة للتأكد من إزالة الألغام في مناطق مثل المنحدرات التي تزيد عن ٣٠ درجة، والجسور، وأبراج الإرشاد الكهربائية وضفاف الأنهار؛ وثالثا، عن احتمال الحاجة إلى تقييم استخدام فرق الكلاب الكاشفة للألغام؛ ورابعا، عن احتمال الحاجة إلى تكثيف حملات التثقيف في أوساط السكان، ولا سيما بين الفلاحين، وذلك للتقليل من مخاطر الحوادث المقترنة بالألغام. وكذلك تحتاج برامج إزالة الألغام إلى إعادة الصياغة وإلى تحديد جداول زمنية جديدة وموارد ضرورية.

ومن بين الخبراء الذين أرسلتهم فرنسا لإنقاذ السكان الذين يتعرضون للخطر في شمال نيكاراغوا كان البعض من المتخصصين في الألغام. ونحن ممتنون لتلك اللفتة الكريمة، إذ أن طفلا واحدا على الأقل في بلادنا قتله لغم نقلته تيارات المياه من موقعه الأصلي.

والسرعة التي تمت بها عملية التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والتي وقعت في أوتاوا، ودخولها بالتالي حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩، تدلل على إرادة الحكومات وتصميمها على وضع نهاية عاجلة لآفة الألغام الأرضية التي تفتك بالبشرية. وتشعر بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بسرور حقيقي لأن أحكامها ستدخل حيز النفاذ عما قريب. وبلداننا إما صادقت على اتفاقية أوتاوا أو أنها في المراحل النهائية من التصديق عليها.

وتؤيد بلداننا حكومتي كندا والمكسيك في مبادرتهما بعقد حلقة دراسية إقليمية عما قريب في مكسيكو سيتي، تستهدف إعلان نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويحدونا الأمل بأن نرى في بداية سنوات العقد المقبل أرضنا وقد أصبحت خالية إلى الأبد من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام كوفي عنان على تقريره الشامل عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام، والوارد في الوثيقة A/53/496. وأتوجه بشكري أيضا إلى أعضاء إدارة عمليات حفظ السلام، وبخاصة إلى العاملين في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام الذين اضطلعوا بدور نشط في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام وفي تطوير استراتيجية شاملة للأعمال المتعلقة بالألغام.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، اندلعت صراعات داخلية متكررة جعلت العديد من البلدان موبوءة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. والأثر المترتب على الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتجاوز الخطر المباشر على الحياة والممتلكات فيشمل مجموعة واسعة من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية في البلدان المتضررة بالألغام. ومما يبعث على الأسى الشديد أيضا أن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد شكل عقبات كأداء أمام جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، مثل عودة اللاجئين، وعمليات المساعدة الإنسانية، وإعادة التعمير، والتنمية الاقتصادية، واستعادة الظروف الاجتماعية الطبيعية. ومن ثم، فإن حكومة بلادي قد انضمت بصورة كاملة إلى الدعوة للاضطلاع بتدابير عالمية متضافرة لوضع حد للخسارة البشرية والمادية الهائلة التي لا يزال الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يسببها.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلادي بالتقدم الذي أحرز حتى الآن للنهوض بالقضية المشتركة وهي الأعمال المتعلقة بالألغام. ونظرا للعدد المطلق من الألغام الأرضية المزروعة في أنحاء العالم وما تتطلبه إزالتها من تكاليف باهظة، فإن الأعمال المتعلقة بالألغام هي حقا جدول أعمال عالمي يتطلب نهجا متكاملا وشاملا. ولذا فإن ما يبعث على التشجيع رؤية المجتمع الدولي وقد كثف من جهوده الرامية إلى تحقيق هدف الصفر في عدد الضحايا خلال سنوات، وليس خلال عقود.

ولقد عقدت هذا العام شتى المؤتمرات الدولية وحلقات العمل والندوات أسهمت إسهاما قيما في تحديد المسائل ذات الصلة وفي وضع جدول أعمال عالمي للأعمال المتعلقة بالألغام. وأن حلقة العمل المعقودة في أوتاوا بشأن تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في آذار/

مارس الماضي ومؤتمر واشنطن المعني بإزالة الألغام في العالم لأغراض إنسانية الذي عقد في أيار/ مايو الماضي عمق فهم هذه المسألة وصوغ استراتيجية عالمية. ونشيد أيضا بالنتائج التي توصلت إليها حلقة العمل الدولية المعنية بنزع الألغام ومساعدة ضحاياها التي عقدت في فنوم بن في الشهر الماضي.

وكما دلل استبدال إزالة الألغام بالأعمال المتعلقة بالألغام، فإن التصدي لتلويث الألغام يتجاوز إزالة الألغام. وفي التصدي لهذه المشكلة المتعددة الجوانب، يرى وفد بلادي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في تنسيق مختلف الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وغير الحكومية بطريقة فعالة وحسنة التوقيت. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام كمركز تنسيق للأعمال المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة ونحن نقدر تعاونها وتنسيقها مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لجميع الأنشطة المتصلة بالألغام. وأن ما يبذله الأمين العام من جهد لتطوير استراتيجية شاملة للأعمال المتعلقة بالألغام ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للتحقيق الفعال والكفء لهدف الصفر في عدد الضحايا.

ومما له أهمية مماثلة هو استعداد البلدان التي تنتشر فيها الألغام لبناء قدرتها المحلية ورغبتها في ذلك بشراكة مع المجتمع الدولي. ولا يمكن لأية مساعدة خارجية أن تؤدي إلى النتيجة المطلوبة دون جهود المساعدة الذاتية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يجب تخصيص المزيد من الموارد لبناء القدرات لدى الدول التي تنتشر فيها الألغام من خلال المنظور الطويل الأجل، مثل تدريب الأفراد وتعزيز الوعي بالألغام. ونرى أن من المستصوب أن تتابع البلدان المانحة الاضطلاع بأعمال مستمرة تتعلق بالألغام في سياق المساعدة الإنمائية في المنظور الطويل الأمد.

وعلى غرار ذلك، يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية وضع برامج محددة للأقطار وبتكيفه مع الأوضاع المحلية في اتخاذ تدابير ضد التلوث بالألغام. وبالرغم من الحاجة إلى نهج عالمي في بعض المجالات، ينبغي للأعمال المتعلقة بالألغام أن تكون أساسا محددة بالاحتياجات القطرية، في ضوء تنوع قدرات وبيئات الدول المتضررة. ويمكن للنهج الإقليمية أو دون الإقليمية أن تضطلع أيضا بدور في تكامل البرامج القطرية المحددة.

وفي أعقاب التجربة المريرة لجمهورية كوريا حيث كانت الإصابات مرتفعة في صفوف المدنيين، أثناء الحرب الكورية فإنها ما برحت من أشد الملتزمين بمبادئ القانون الإنساني الدولي. وانشغالنا بإزالة آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ليس حالة استثنائية. وتمشيا مع شاغل المجتمع الدولي بشأن المعاناة والتكاليف المترتبة على الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، أعلنت حكومة بلدي في العام الماضي عن عزمها على تمديد الوقف الاختياري للصادرات إلى أجل غير مسمى، وكانت اعتمدته سنويا منذ ١٩٩٥ ونفذته بإخلاص. وعلاوة على ذلك، فإننا نبذل كل جهد للانتهاء من الإجراء المحلي للانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولها الثاني المعدل قريبا.

ومع أن بلادي في الوقت الحاضر ليس في وسعها الانضمام إلى الحظر الشامل على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بسبب وضعها الأمني الفريد، فإننا سنتمكن من الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا إذا تم أو عندما يتم إنشاء آلية للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، أو إذا تم تطوير بديل ناجع للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونرى أن المهمة العاجلة والواقعية التي تنتظرنا هي فرض حظر شامل على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتؤيد حكومة بلادي أن تبدأ المفاوضات باكرا في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك قانوني ينظم حظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا النهج الشامل والإضافي يستحق اهتماما جديا، إذ أن الألغام الأرضية التي تنتشر في مناطق الصراع ألغام مستوردة في معظمها.

وعلى الرغم من الحالة الفريدة التي تمنع بلدي من المشاركة في حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإننا نشاطر تماما في القضية المشتركة المتمثلة في الأعمال العالمية المتعلقة بالألغام. وبهذه الروح، قدمت حكومتي منذ عام ١٩٩٦ مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وفي هذه السنة أنفقنا بالفعل مساهماتنا في الأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا وطاجيكستان وإثيوبيا. وشارك بلدي كذلك بنشاط في فريق الدعم المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام بوصفه بلدا مانحا، وسيظل يفعل ذلك.

ويمثل "هدف الضحايا الصفري" مهمة شاقة للمجتمع الدولي. فالصراعات الداخلية المتواصلة لا تزال تلوث مناطق جديدة بالألغام الأرضية بسبب قلة تكلفتها وسهولة الحصول عليها. ولكن الجهود العالمية المتضافرة التي تحركها إرادة سياسية ملتزمة حققت في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في سبيل تحقيق هذه الغاية. وإننا نعتقد على نحو راسخ أن التعبئة والتنسيق في الأعمال المتعلقة بالألغام، مع جعل الأمم المتحدة محور الارتكاز، سيمكناننا من مواصلة هذا التقدم المطرد. وختاما، تؤكد حكومتي مجددا التزامها بالقضية المشتركة المتمثلة في الأعمال المتعلقة بالألغام، وستواصل الاضطلاع بدور بناء في هذا الجهد الإنساني.

السيد شين غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ظلت الحكومة الصينية تولي الكثير من الاهتمام للشواغل الإنسانية المتعلقة بمسألة الألغام الأرضية، ويساورها قلق شديد إزاء ما تحدثه الألغام الأرضية من تشويه وقتل عشوائيين للمدنيين الأبرياء. ومن ثم فإننا نقدر عمل الأمين العام. فالأمم المتحدة تضطلع بدور هام في هذا الشأن، ونحن نرحب بإنشاء دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام. وهي إذ تعتبر مكتب الأمم المتحدة للاتصال فيما يتعلق بأنشطة إزالة الألغام على نطاق المنظومة، نأمل أن تؤدي دورا أكبر في تيسير العمل المتعلق بإزالة الألغام.

وترى الصين أنه ينبغي وضع قيود مناسبة ومعقولة على استعمال ونقل الألغام الأرضية، على أساس المبدأ القائل بألا تسلب هذه القيود الحقوق المشروعة للبلدان في الدفاع عن النفس والأمن. ونعتقد أيضا أنه لا بد من بذل الجهود للتخلص مما تحدثه الألغام الأرضية من إعاقة وقتل عشوائيين للمدنيين الأبرياء.

ولبلوغ هذا الهدف، لا بد من القيام بعمل في المجالات الثلاثة التالية. فأولا، فيما يتعلق بوضع قيود مناسبة ومعقولة على استخدام الألغام الأرضية، شاركت الصين بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتعديل بروتوكول الألغام الأرضية الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. وأودعت الصك الخاص بمصادقتها على البروتوكول الجديد المتعلق بالألغام الأرضية، لدى الأمين العام قبل بضعة أيام.

ثانيا، فيما يتعلق بالرقابة الفعالة على نقل الألغام الأرضية، فوفقا لبروتوكول الألغام الأرضية، ولكن قبل زمن طويل من دخوله حيز النفاذ، تعهدت الصين بألا تقوم بتصدير أي ألغام مضادة للأفراد على نحو يخالف أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن عمليات حظر الأسلحة وسنواصل بذل جهودنا في هذا المجال.

ثالثا، في مجال تعزيز الأعمال الدولية المتعلقة بإزالة الألغام، شاركت الحكومة الصينية بفعالية في الأنشطة الدولية المتعلقة بإزالة الألغام بغية درء المخاطر التي تواجه المدنيين الأبرياء من جراء الألغام الأرضية المخلفة عن الحروب في جميع أنحاء العالم والقضاء على تلك المخاطر. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعلن الرئيس جيانغ زيمين رسميا عن أن الصين ستواصل دعمها النشط للجهود الدولية لإزالة الألغام، وستواصل التعاون مع تلك الجهود بما في ذلك الإسهام لصندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام، وتقديم المساعدة في مجالات التدريب والتكنولوجيا والمعدات المتعلقة بإزالة الألغام.

لقد تضررت مناطق كثيرة في الصين من أسوأ فيضانات شهدها هذا القرن، وترتبت على تكلفة مكافحة آثار الفيضانات، والاضطلاع بأعمال الإغاثة في هذه الكارثة، أعباء مالية إضافية هائلة على الحكومة الصينية. ولكن رغم ذلك، أعدت الحكومة الصينية برنامجها الخاص بالمساعدة الدولية في إزالة الألغام، وهي مستعدة لتقديم ما تستطيع من مساعدة للبلدان المتضررة بشدة من الألغام. ومضمون البرنامج هو كما يلي. أولا، تقديم تبرع في هذه السنة بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لصندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة، تخصص لأنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. وثانيا، ستعقد حلقتان تدريبيتان عن إزالة الألغام في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بالتعاون مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتقديم التدريب على تكنولوجيا إزالة الألغام للبلدان المتضررة بشدة من الألغام الأرضية. وثالثا، سنسهم بتقديم معدات للكشف عن الألغام وإزالتها إلى صندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة، لتستخدمها البلدان المشاركة في برامج الصين التدريبية.

ونعتقد أن برنامجنا الدولي لإزالة الألغام سينفذ بنجاح عن طريق الجهود المشتركة بين الصين وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والصين كما تفعل دائما، ستدعم الجهود الدولية لإزالة الألغام من أجل تطهير الأرض وتوفير شيء من السلام والطمأنينة للبلدان المتضررة من

الألغام. ونحن نؤيد محتوى مشروع القرار، وبحكم أننا شاركنا في المشاورات المتعلقة به، فإننا مستعدون للانضمام إلى توافق الآراء.

السيد هيوز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد مضي ما يزيد عن العام بقليل على فتح اتفاقية أوتاوا للتوقيع، يسرنا أن نلاحظ أن وتيرة عملية أوتاوا قد استمرت وأن الاتفاقية ستدخل في حيز النفاذ في آذار/مارس من السنة المقبلة. ويسرني أن أعلن أن نيوزيلندا أكملت بالفعل الإجراءات الوطنية اللازمة للمصادقة عليها. وأهم ما في الأمر أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصادق بعد على اتفاقية أوتاوا، أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

ولا تزال أمامنا مهمة هائلة. وقد ظلت نيوزيلندا، كشأن العديد من البلدان الأخرى، تشارك في جولات الاجتماعات الدولية التي عقدت خلال هذه السنة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في أوتاوا، وواشنطن، وفنوم بنه. وما ظهر في تلك الاجتماعات من مستويات عالية من الدعم للأعمال المتعلقة بالألغام والالتزام بذلك، من جانب عدد ضخم ومتنوع من المشاركين، كان مشجعا للغاية.

ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من الشواغل. لأنه إذا كان لنا أن نحرز تقدما حقيقيا في الأعمال المتعلقة بالألغام، لا بد من أن يكون هناك تنسيق فعال للعدد الكبير من الاجتماعات وحلقات العمل الدولية والطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة في الأعمال الدولية المتعلقة بالألغام. وإذا لم تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في هذا الصدد، فإن الفرصة ستضيع، والهدف المتمثل في التخلص التام من الألغام بحلول عام ٢٠١٠ سيصبح صعبا للغاية. ولذلك مما يسرنا أن نلاحظ الورقة التي أعدتها الأمم المتحدة عن "الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسة الأمم المتحدة". ونحن نرى أن من المناسب تماما، بل من اللازم أن تضع الأمم المتحدة نفسها على نحو فعال في قلب الجهود الرامية إلى تنسيق الأعمال الدولية لإزالة الألغام.

ومن أجل أن تضطلع الأمم المتحدة بهذا الدور الرئيسي، ينبغي توفير التمويل الكافي والعدد الكافي من الموظفين لإدارة عمليات حفظ السلام ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام. ويهمنا بوجه خاص ألا تتسبب فترة الانتقال من وضع الموظفين المنتدبين على نفقة بلدانهم إلى موظفين دائمين في إعاقة القدرة التنفيذية أو فقدان الذاكرة المؤسسية.

ويجب أن تكفل الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تتوفر لدى الأمم المتحدة، في هذه الأوقات الحرجة، القدرة على القيام بالدور التنسيقي المركزي الذي يتطلبه منها المجتمع الدولي. وإن إنشاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام واللجنة التوجيهية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام، حسبما يوضحه تقرير الأمين العام (A/53/496)، يمثل تقدما مفيدا.

لقد واصلت نيوزيلندا العمل في الميدان في ١٩٩٨، وساهمت في تطهير الألغام في أنغولا وموزامبيق ولاوس وكمبوديا. وواصلنا أيضا تقديم الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام وللمركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام ولبرنامج لاوس للذخيرة غير المتفجرة.

وعلى مر السنوات التي واصلت فيها نيوزيلندا اهتمامها بإزالة الألغام، منذ مساهمتها الأولى في أفغانستان في ١٩٨٩، تجمع لدى قوة الدفاع النيوزيلندية قدر كبير من الخبرة العملية في إزالة الألغام، لا سيما في مجال التدريب والمناهج المدرسية للتوعية بمشكلة الألغام. ونعكف على دراسة الطرق الكفيلة باستغلال هذه الخبرة بطريقة جيدة في المستقبل.

ومن دواعي القلق البالغ ملاحظة أنه رغم الجهود المتواصلة والتزام المجتمع الدولي بإزالة الألغام في أنغولا، يجري زرع الألغام من جديد مع تجدد الصراع في ذلك البلد. هذه الحالة في أنغولا تعطي دليلا مزعجا بأن الطريق الذي يجب علينا أن نقطعة طويل جدا. وبالتالي يسعد نيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار المطروح علينا. إن اعتماد المشروع بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام سيعني تأكيدا مجددا مرحبا به لعزيمتنا الجماعية، رغم النكسات، على تحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اكتست مشكلة إزالة الألغام لأسباب إنسانية طابعا أكثر إلحاحا في الآونة الأخيرة. وقد دأب الاتحاد الروسي على إيلاء أهمية خاصة لسلسلة المشاكل المتنوعة ذات الصلة بإزالة الألغام، والتعامل مع العواقب الخطيرة للألغام، التي تعرقل التأهيل الاجتماعي والإعمار

الاقتصادي للبلدان المنكوبة بالصراع، وكذلك المهام الإنسانية العاجلة في ذلك السياق.

إننا نسلم بكون حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها وتخزينها ونقلها الهدف النهائي للجهود الدولية المتضافرة. ومما يكتسي أهمية فريدة في هذه المرحلة، بحسب تفكيرنا، ضمان المشاركة القصوى لأعضاء المجتمع العالمي في البروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية حظر الأسلحة اللاإنسانية لعام ١٩٨٠، ما يسمى ببروتوكول الألغام الأرضية، والتقيد القاطع المطلق بالأعراف والمعايير المدرجة فيه. وإن الوثائق اللازمة للتصديق على البروتوكول معروضة الآن على مجلس الدوما الروسي، ويحدونا الأمل أن يتسنى في المستقبل القريب إضفاء الصفة القانونية على مشاركتنا في ذلك البروتوكول.

إننا نلمس بوضوح العنصر الإنساني في مشكلة الألغام الحادة، ونعتبر التعاون الدولي في إزالة الألغام عنصرا هاما في مهمة متشعبة هي مهمة التسوية فيما بعد الصراع. ونحن مقتنعون بإلحاحية مهمة تحين جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الحشد الكامل لقدرات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في إزالة الألغام. وعلى ضوء ذلك نعتبر تحسين التنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها شتى أجهزة الأمم المتحدة في الاضطلاع ببرامج إزالة الألغام مهمة ملحة بوجه خاص. ونرحب باستحداث إدارة الأمم المتحدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام ضمن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة. ونرى إجمالا أن الظروف اللازمة متوفرة لكفالة اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الضروري الرائد في تنسيق التعاون التقني والمساعدة في تسخير القدرات الوطنية في إزالة الألغام.

ونرجو أن نرى في المستقبل القريب مساهمات كبيرة في الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام، الذي أنشأه الأمين العام. وبهذه الطريقة سيتمكن الصندوق من الاضطلاع بدوره الرائد في تمويل برامج البحث العلمي في ميدان إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وفي تدريب الاختصاصيين، وفي توعية السكان بالمحاذير التي يمكن أن تقلل من مخاطر الألغام.

إن التغلب على خطر الألغام في مناطق الصراعات الإقليمية ما زال مهمة ملحة. وإزالة الألغام تصبح بصورة متزايدة جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام. وإن ولايات بعثات الأمم المتحدة يجب أن تتضمن عنصر إزالة الألغام كلما كان ذلك ضروريا. وفي هذا الصدد تم التسليم مرارا وتكرارا بأن مشكلة الألغام الأرضية، في سياق عمليات حفظ السلام، مشكلة حادة بصورة خاصة. وغالبا ما يجري نشر قوات الأمم المتحدة في أماكن محفوفة بأخطار الألغام، مما يعرض للخطر قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بفعالية بوظيفتها في حفظ السلام، ويعرقل إيواء المقاتلين ونزع سلاحهم، وحماية القوافل الإنسانية، وهلم جرا. وخطر الألغام بالمثل يمنع البعثات الإنسانية في بعض الأحيان من الاضطلاع بالأنشطة الميدانية المناسبة.

إن مسائل التفاعل مع الأمم المتحدة وتبادل المعلومات والتعاون التقني والمالي والمادي مسائل تتصف بأهمية عملية كبيرة. ورغم أن روسيا نفسها تحتاج إلى المساعدة المالية للقيام بالمهام المعقدة الباهظة التكلفة التي تواجهها - المهام المتصلة بإزالة الألغام وأنشطة صنع السلام في عدد من أعضاء رابطة الدول المستقلة - فإننا على استعداد للمشاركة في تقديم المساعدة في إزالة الألغام للبلدان التي تحتاجها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وأولا وقبل كل شيء، في مجال تدريب الاختصاصيين على كشف الألغام وإبطال مفعولها، وفي تقديم معدات إزالة الألغام. إن القدرات والخبرات العلمية والتقنية والصناعية الكبيرة التي بنيناها في ميدان إزالة الألغام يمكن تسخيرها بأكملها للبرامج الدولية المستقبلية في هذا الميدان.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الهام حول التقدم المحرز في مجال المساعدة في إزالة الألغام وفي عمل الصندوق الائتماني الطوعي المنشأ لهذا الغرض. إن اهتمام الجمعية العامة بمتابعة هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٣ والأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي بأسره له، ما هما إلا انعكاس واضح لمدى خطورة مشكلة الألغام التي تستوجب التعامل معها بشكل شامل يأخذ في الاعتبار كافة زوايا وأبعاد المشكلة.

واسمحوا لي أن أشير أيضا في البداية إلى أن عنوان مشروع القرار المطروح في إطار هذا البند لا يتوافق مع أسم البند الذي نحن بصدد النظر فيه، والمدرج في جدول أعمال الجمعية العامة منذ خمس سنوات. ونرى ضرورة أن يتم تعديل عنوان مشروع القرار هذا العام ليطابق عنوان

البند، ألا وهو "المساعدة في إزالة الألغام". إن كلمة المساعدة لها أهمية كبيرة بالنسبة لوفود عديدة، من بينها وفد مصر.

ما من شك في أن استخدام كافة أنواع الألغام يشكل في حد ذاته خطرا داهما على حياة الآلاف من الأفراد في كافة أنحاء العالم، ويخلق مشاكل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لدول عديدة في مختلف أنحاء المعمورة. وأجد من المفيد هنا أن اقتبس من خلاصة تقرير الأمين العام:

"الأعمال المتعلقة بالألغام هي في الحقيقة أعمال متصلة بالناس. وموضوعها منحهم فرصة للحياة في بيئة خالية من الاشراك المادية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية التي تسببها هذه الألغام القاتلة دون شعور أو تمييز" ((A/53/496، الفقرة ٢١٣).

وأجد من المهم أيضا أن أقتبس من تقرير الأمين العام في العام الماضي ما يلي:

"حان الوقت لتحديد مدى مشكلة الألغام ونطاقها بصورة نهائية، ذلك أنه يلزم وضع تقييم عالمي أكثر دقة لمشكلة الألغام، استنادا إلى أكبر مجموعة يمكن استيعابها من العوامل، بما في ذلك العوامل السياسية والإنسانية والإنمائية والاقتصادية والمتصلة بالأمن". (A/52/679، الفقرة ١١١)

إنه تحديدا، وبالانطلاق من هذه الأرضية، تعتقد مصر اعتقادا راسخا بأن الأعباء المالية والفنية الهائلة المتصلة بإزالة الألغام لا يجب أن تتحملها الدول الموبوءة بهذه الألغام وحدها. فهذه الدول في غالب الأحيان ما هي إلا ضحية وفي حاجة إلى المساعدة الفنية والمالية اللازمة لكي تتمكن من القيام بعمليات إزالة الألغام. ولهذا السبب تتمسك مصر بالرأي الداعي إلى أن تقوم الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بإعطاء أولوية خاصة للدول النامية ضحية هذه الألغام.

وفي ضوء ما تقدم أود أن اتطرق بإيجاز، إلى مشكلة الألغام الأرضية في مصر. وهي مشكلة أساسها وجود قرابة ٢٣ مليون لغم أرضي مزروع على مساحة تزيد على ٢٨٨ هكتارا من الأراضي المصرية، الأمر الذي يعتبر عقبة كبرى في سبيل تنمية هذه المنطقة، والأمر الذي يجعل مصر الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الألغام المزروعة فيها.

إن الأغلبية العظمى من هذه الألغام يرجع تاريخ زرعها إلى معركة العلمين الشهيرة التي دارت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤٢. إن القلق الذي يساور مصر، وبالقطع الدول الأخرى التي تجد نفسها في نفس هذه المعضلة، ينصب في كون المساعدات التي تلقتها للتخلص من هذه الألغام لا تعد كافية ولا تتناسب بأي حال من الأحوال مع الحجم الهائل للعمل المطلوب إنجازه في سبيل إزالة هذه الألغام.

إن السلطات المصرية تقوم بالفعل، وفي إطار المصادر الفنية والموارد المالية المحدودة في مصر، بتنفيذ خطة طموحة لتطهير الأراضي المصرية من كل الألغام الأرضية التي زرعتها قوى دولية متناحرة أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد بدأ العمل وفقا لهذه الخطة عام ١٩٩١، ووضع تاريخ عام ٢٠٠٦ كهدف للانتهاء من هذا العمل الشاق الذي ينطوي على تكاليف باهظة ويتطلب خبرة عالية.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على النقاط الآتية. أولا، إن تنفيذ هذه الخطة يلقي بأعباء مالية وفنية هائلة لا تستطيع الحكومة المصرية أن تتحملها منفردة؛ ثانيا، هناك حاجة ملحة وماسة لقيام الدول التي أوبأت الأراضي المصرية بهذه الألغام للتقدم بمعلومات وخرائط دقيقة حول أماكن هذه الألغام؛ ثالثا، إن تكلفة إزالة هذه الألغام قد ارتفعت نظرا لواقع حقيقي هو أن كما كبيرا منها دفنت تحت طبقات سميكة من الرمال بسبب تحركات الرمال على مر السنين، وأدت في الواقع إلى أن بعض هذه الألغام أصبحت مدفونة تحت سطح الأرض بعدة أمتار؛ رابعا، إن وجود هذا الكم الهائل من الألغام، على مساحات أرضية شاسعة، يقف لا محالة أمام جهود الحكومة المصرية لاستخدام المصادر الطبيعية بها، ويعترض الجهود التنموية للحكومة المصرية في كل من الصحراء الغربية وسيناء؛ خامسا، إن هذه الألغام، بالرغم من أن معظمها عبارة عن خليط من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتلك المضادة للدبابات، تسبب خسائر بشرية لا يمكن للضمير الإنساني أن يتجاهلها.

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا في إطار هذا البند، بالرغم من كونه يوضح تحول مسؤوليات "العمل في مجال الألغام" من إدارة الشؤون الإنسانية سابقا، وهي

الجهة التي تسمى الآن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى إدارة عمليات حفظ السلام، فإنه يأتي مرة أخرى ليؤكد، في الفقرة ٣٤، على أن المسؤولية الرئيسية لوجود الألغام الأرضية تقع على عاتق حكومة الدولة المتضررة.

ووفد مصر لا يتفق مع هذه العبارة؛ ويأسف مرة أخرى لوجود مثل هذه الإشارة في تقارير الأمانة العامة للمنظمة، مما يمثل تجاهلا لشواغل أكبر الدول المنكوبة بالألغام في العالم. ويسعدني اليوم أن أشير إلى أن سفير النمسا، عندما تكلم اليوم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قد أكد هذا المفهوم بجلاء شديد في بيانه، الذي ألقاه قبل بضع دقائق:

(تكلم بالانكليزية)

"إن مسؤولية العمل تقع على عاتق الدول المسؤولة عن زرع الألغام". (انظر أعلاه)

(تكلم بالعربية)

إن وفد مصر يأمل ويرجو أن تكون هناك آذان صاغية هذه المرة، وأن يولي "مركز خدمة العمل في مجال الألغام" كنقطة الارتكاز والانطلاق في هذا المجال، هذه القضية العناية التي تستحقها، ونحن على ثقة من ذلك، وأن يقوم بإصلاح هذا المفهوم الذي سبق أن تعرضت له وأصلحته عدة قمم أفريقية متتالية، بل ومؤتمر المراجعة الرابع لاتفاقية حظر الأسلحة العشوائية الضرر، الذي اعترف بمسؤولية الدول التي زرعت تلك الألغام في أراضي الغير.

الحقيقة أنني أشعر بأهمية إثارة نقطة هامة مرتبطة بالركائز الأربع التي يشير إليها التقرير كنواة للعمل في مجال الألغام، والواردة في الفقرة الثامنة من التقرير. ولا بد هنا من أن أسجل أن الاتفاقية التي عالجت الحظر الشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد هي اتفاقية أوتاوا. وبالرغم من الاستجابة الدولية السريعة للعديد من الدول بالتوقيع والتصديق عليها، وبالرغم من تضامنها مع الهدف الإنساني الذي يقف وراءها، وتقديرها للدور الكبير الذي قامت به حكومة كندا، فإن دولا عديدة أخرى، ومن ضمنها مصر، لديها تحفظات عديدة عن هذه الاتفاقية تتصل أساسا بالأسباب التي أوضحتها سالفا، والتي تستوجب دراسة أشمل في المحفل الدولي المخصص لهذا الغرض وهو، في نظرنا، مؤتمر نزع السلاح، وكذلك لاعتبارات أمنية عديدة متصلة بحماية الأمن القومي، خاصة للدول التي لديها حدود شاسعة ولا تستطيع حمايتها بغير وسائل الألغام حتى يتوفر البديل المناسب.

وفي ضوء ذلك، وفي ضوء نتائج التصويت على مشروع القرار الذي يعالج هذه الاتفاقية في اللجنة الأولى هذا العام، قد يكون من المناسب أن يتم الدفع بالعمل في مجال الألغام في الدول التي لديها تحفظات عن اتفاقية أوتاوا، وذلك في محاولة لمخاطبة الشواغل التي تساورها. واعتقد أن الركائز التي يقوم عليها العمل في مجال الألغام تحتاج إلى إعادة نظر من قبل الأمانة العامة والحصول على شرح واف منها وتوضيحات حول خلفية هذه الركائز.

ختاما، يود وفد مصر أن يقدم الشكر على المجهودات الكبيرة التي يقوم بها قسم إزالة الألغام بإدارة حفظ السلام. وتؤكد مصر استعدادها التام للتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الموضوع الهام لتحقيق الهدف المطلوب وهو إزالة هذه الألغام في الدول المزروعة فيها.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المستفيض عن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان تطهير الألغام.

ففي أفغانستان والبوسنة والصومال والعراق وكمبوديا وموزامبيق ونيكاراغوا سببت الألغام الأرضية الدمار والهلاك. واليوم يوجد في أفغانستان وحدها ما يقرب من ١٠ ملايين لغم مزروعة في كل أنحاء البلد. والآلاف من اللاجئين الأفغان الذين بترت الألغام الأرضية أطرافهم تلقوا العلاج في المستشفيات ومراكز التأهيل في باكستان. ولا نزال نستضيف أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني، واللاجئون في كثير من الحالات لا يستطيعون العودة لا لسبب سوى مشكلة الألغام الأرضية التي ابتلي بها بلدهم.

وباكستان تحس إحساسا مرهفا بالمشاكل التي يتسبب فيها الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، وإن إسهامنا في عمليات إزالة الألغام في شتى أرجاء العالم لا يضاهيه أحد. ودورنا النشط في عمليات إزالة الألغام في الكويت وأنغولا، ومؤخرا في البوسنة، يعبر عن

التزامنا بالجهود الدولية المضطلع بها للتصدي للبلية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام. وعلى نفس المنوال، تتقيد باكستان بوقف اختياري أعلنته منذ عام ١٩٩٧ على تصدير الألغام الأرضية.

ولاحظنا مع الاهتمام تعيين إدارة عمليات حفظ السلام بصفتها نقطة التنسيق المركزية لتطهير الألغام داخل منظومة الأمم المتحدة، وإننا نراقب عن كثب جهود تطوير وتقوية خدمات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. ويحدونا الأمل أن تنفذ إدارة عمليات حفظ السلام ولايتها الجديدة بنجاح.

إلا أننا لا نتفق كلية مع التعليل المعطى لمفهوم الأعمال المتعلقة بالألغام الوارد في تقرير الأمين العام. فتلك الإدارة، في رأينا، لا تتمتع بالولاية اللازمة للتعامل مع

"الدعوة اللازمة لوصم استخدام الألغام الأرضية ودعم فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد." (A/53/496، الفقرة ٨)

إن جانب نزع السلاح من هذا الموضوع يجب، برأينا، أن تتولاه محافل مختصة أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ومما يبعث على الاطمئنان ملاحظة أن المجتمع الدولي بدأ وعيه يزداد حول التعاسة والدمار اللذين يتسبب فيهما الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهود متضافرة لتطهير الألغام غير المتفجرة وللتخفيف من عذاب ضحايا الألغام الأرضية. وقد شنت منظمات حكومية وغير حكومية حملات للحصول على الموارد والتكنولوجيا اللازمة لعمليات تطهير الألغام. واضطلعت الأمم المتحدة بدور مهم في إرهاف حس الرأي العام وفي جمع الموارد لعمليات تطهير الألغام.

ورغم التطورات المشجعة هذه لم تكن جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة كافية. وأحد الميادين التي تتطلب اهتماما عاجلا هو توفير الموارد الكافية لعمليات تطهير الألغام. إن المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام كانت، برأينا، أبعد ما يكون عن الكفاية. وبالمثل كانت الاستجابة للنداءات بتقديم مساهمات عينية لتشكيل قدرة احتياطية لتطهير الألغام تابعة للأمم المتحدة فاترة أيضا. ولما كانت عمليات تطهير الألغام تتطلب تدفقات مستمرة من الموارد، فإن المساهمات الطوعية وحدها لن تكفي لمعالجة هذا الموضوع بفعالية.

وبالسير بالسرعة الحالية المتمثلة في إزالة ١٠٠ ٠٠٠ لغم أرضي في السنة، سيستغرق التغلب على هذه الأزمة عدة عقود. لذلك تفرض الحاجة علينا تجميع مواردنا فضلا عن تطبيق القواعد الرسمية لكفالة التقيد العالمي بالصكوك المتعددة الأطراف السارية بشأن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. كما نحتاج إلى استكشاف إمكانيات استحداث آليات دولية تطالب الدول المسؤولة عن الاستخدام العشوائي للألغام بأن تسدد تكاليف عمليات تطهير الألغام.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى التخريب المتواصل الذي لا تزال تسببه الألغام الأرضية التي خلفتها قوات الاحتلال في أفغانستان وراءها. ولئن كان تقرير الأمين العام يشير إلى أن هدف تطهير الألغام في أفغانستان تم تجاوزه بنسبة ١٥ في المائة، فإننا نشعر بأن الهدف يقصر كثيرا عما هو مطلوب بالفعل. فتطهير حقول الألغام ذات الأولوية العالية وحدها سيستغرق بالمعدل الحالي ١٠ سنوات على الأقل، ناهيك عن إزالة الألغام من البلد برمته.

ومن البديهي أن يبذل جهد مكثف أكبر ليتخلص البلد من الألغام المتبقية في بحر السنتين أو الثلاث التالية. وإن ما يبديه المجتمع الدولي من كبير اهتمام ووعي بموضوع تطهير الألغام يجب، برأينا، أن يترجم إلى إجراءات ملموسة في أفغانستان.

لقد أدت باكستان دورا نشطا في المفاوضات التي أدت إلى وضع البروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. ونرحب بحقيقة أن البروتوكول الثاني المنقح سيدخل حيز النفاذ في المستقبل القريب. وتعكف باكستان بسرعة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحمل مسؤولياتها الرسمية بموجب البروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. والآن يجب أن تتخذ الخطوات لكفالة التقيد العالمي بالاتفاقية وببروتوكولاتها. وإننا نؤمن بأنه يمكن النظر في المحافل المختصة المتعددة الأطراف في تدابير إضافية لمعالجة المشاكل الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

السيد أحمد (السودان): اطلع وفد بلادي باهتمام على تقرير الأمين العام عن "تقديم المساعدة في مجال إزالة

الألغام"، الوارد في الوثيقة (A/53/496). ويود وفدي أن يشيد بالجهود المضنية التي تبذلها المنظومة الدولية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى التي تعمل من أجل إنقاذ البشرية من هذا الشر الوبيل.

لقد كانت بلادي ضمن الدول التي غرس في خاصرتها هذا النصل. حيث يعود تاريخ وجود الألغام على أرضها إلى الحرب العالمية الثانية. ثم نشب التمرد عام ١٩٥٥ وبدأ بإدخال هذا السلاح. ومنذ عام ١٩٨٣ وإلى الآن تم نشره عشوائيا على يد التمرد على تلك الأرض الواعدة.

ويقدر عدد الألغام والمواد غير المتفجرة التي زرعت بحوالي ٣ ملايين، من ٤٢ نوعا، تغطي مساحات شاسعة من جنوب السودان. كما امتدت الأيادي المخربة إلى زرع هذا الإرهاب في مساحات مقدرة من شرق السودان أيضا. وبهذا يعد بلدي من الدول الأفريقية الأكثر تضررا بالألغام.

لقد اهتمت حكومة بلادي بتقليل الآثار الضارة والكوارث المحتملة التي يسببها هذا الكم الهائل من الألغام. فأنشأت جهازا أسمته "برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في السودان"، وهو أحد الأجهزة الرئيسية التابعة لمفوضية العون الإنساني. وينصب اهتمام هذا الجهاز بالدرجة الأولى على تنسيق الجهود والأنشطة المبذولة في هذا الاتجاه من قبل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تنوي تقديم العون الفني والمادي لإزالة الألغام المبثوثة في جميع المناطق المتأثرة بالألغام في البلاد. ويسعى البرنامج المشار إليه إلى تحقيق أهداف معينة هي تدريب ضحايا الألغام والقيام بحملة توعية بشأنها وإعادة تأهيل هؤلاء الضحايا، ثم الهدف الأكبر، أي إزالتها من على أرض السودان.

لقد كان للعدد الكبير من الألغام التي زرعتها حركة التمرد آثار سالبة على التنمية في بلادي. حيث خلفت أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من المعوقين ممن بترت أطرافهم، ومثل هذا العدد لقوا حتفهم، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تحريم هذا السلاح الجبان ومساعدة البلدان المتأثرة بالألغام، كما جاء في تقرير الأمين العام.

وجاء في التقرير أيضا أنه طلب من المكاتب الميدانية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في المناطق المتضررة منذ عام ١٩٩٦ تقديم معلومات عن الحالة المحلية فيما يتعلق بالألغام الأرضية وأثرها على القطاع الزراعي. وبلدي يعتمد السكان فيه على الزراعة في المقام الأول. ونتيجة لهذا العدد الكبير من الألغام فإنه حتى في الأماكن التي عمها السلم لا يستطيع السكان ممارسة نشاطهم الفلاحي لهذا السبب. لذا فإن إرسال بعثة، أسوة بالبلدان التي أرسلت إليها بعثات، أمر يجد كل الترحيب والتقدير في إطار اتساق جهود هيئات الأمم المتحدة المختلفة لمكافحة هذه المشكلة. ونذكر في هذا الصدد أن الأمم المتحدة كانت قد أرسلت العام الماضي وفدا لتقييم مسألة الألغام في السودان. ونتمنى أن يتم تحقيق تقدم أكبر في هذا الصدد، كالقيام بعمل له مردود إيجابي يخفف من مضار الألغام وإعاقتها للتنمية والاستقرار.

وطالما أن الأمم المتحدة تنوي إرسال بعثات تقييم جديدة لإجراء عمليات من المستوى الأول، كما ورد في تقرير الأمين العام المقدم هذا العام، لتحديد المدى الحقيقي لمشكلة التأثر بالألغام على وجه الدقة، فإننا نأمل أن يشمل ذلك بلادي، التي وقعت على معاهدة أوتاوا، التي ستدخل حيز النفاذ في آذار/ مارس من العام القادم، مما يؤكد حرصها على رؤية السودان خاليا من الألغام، وخاليا من المعاقين والمشوهين الذين عانوا من هذا السلاح المدمر، خاصة وأن الأمم المتحدة قد آلت على نفسها الحياد وعدم التحيز وإعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفا، وأنها اشترطت للحصول على المساعدة الالتزام بمهمة دعم الأعمال المتعلقة بالألغام، وإن بلادي تنطبق عليها هذه الشروط. ولكن الطرف الذي يقوم بزرعها، وهو حركة التمرد، يتعنت ويصر على زرع المزيد منها، لأنه ليس طرفا في اتفاقية أوتاوا، خاصة وأنه قد أدار أذنه لكل نداءات السلام والمناداة بوضع السلاح.

إن زرع الألغام الأرضية هو أيضا ضرب من ضروب الإرهاب. وهو سلاح عشوائي يستهدف المدنيين والأبرياء. وإن الدول التي تمد حركة التمرد غير المسؤولة بمثل هذا السلاح إنما تمارس إرهاب الدولة الذي تستوي فيه الألغام العشوائية وصواريخ توماهوك. لذا فإن نجاح المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاقية دولية تمنع تصنيع وتخزين واستعمال الألغام هو مجهود يجب أن يتوج بالاتفاق على معايير دولية تحول دون نجاح بعض القوى التي تريد أن تنفرد بفرض إرادتها المبنية على الانتقائية وازدواجية المعايير والقيام بأعمال أحادية.

وفي الختام، يؤكد وفد السودان مجددا التزامه باتفاقية أوتاوا، ويدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى تنسيق

الجهود الرامية إلى استئصال خطر الألغام في جميع أنحاء العالم.

وطالما أن الأمم المتحدة تنوي إرسال بعثات تقييم جديدة لإجراء عمليات من المستوى الأول، كما ورد في تقرير الأمين العام المقدم هذا العام، لتحديد المدى الحقيقي لمشكلة التأثر بالألغام على وجه الدقة، فإننا نأمل أن يشمل ذلك بلادي، التي وقعت على معاهدة أوتاوا، التي ستدخل حيز النفاذ في آذار/ مارس من العام القادم، مما يؤكد حرصها على رؤية السودان خاليا من الألغام، وخاليا من المعاقين والمشوهين الذين عانوا من هذا السلاح المدمر، خاصة وأن الأمم المتحدة قد آلت على نفسها الحياد وعدم التحيز وإعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفا، وأنها اشترطت للحصول على المساعدة الالتزام بمهمة دعم الأعمال المتعلقة بالألغام، وإن بلادي تنطبق عليها هذه الشروط. ولكن الطرف الذي يقوم بزرعها، وهو حركة التمرد، يتعنت ويصر على زرع المزيد منها، لأنه ليس طرفا في اتفاقية أوتاوا، خاصة وأنه قد أدار أذنه لكل نداءات السلام والمناداة بوضع السلاح.

إن زرع الألغام الأرضية هو أيضا ضرب من ضروب الإرهاب. وهو سلاح عشوائي يستهدف المدنيين والأبرياء. وإن الدول التي تمد حركة التمرد غير المسؤولة بمثل هذا السلاح إنما تمارس إرهاب الدولة الذي تستوي فيه الألغام العشوائية وصواريخ توماهوك. لذا فإن نجاح المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاقية دولية تمنع تصنيع وتخزين واستعمال الألغام هو مجهود يجب أن يتوج بالاتفاق على معايير دولية تمنع بعض القوى التي تريد أن تنفرد بفرض إرادتها المبنية على الانتقائية وازدواجية المعايير والقيام بأعمال أحادية.

في الختام، يؤكد وفد السودان مجددا التزامه باتفاقية أوتاوا، ويدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى تنسيق الجهود الرامية إلى استئصال خطر الألغام في جميع أنحاء العالم.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المسائل المتعلقة بتطهير الألغام وتدمير الألغام المضادة للأفراد والأنواع الأخرى من الألغام تتصف بأهمية خاصة لدى حكومتي. ولما كانت كرواتيا أحد البلدان الثمانية الأشد ضررا بالألغام، فإنها أولت اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة سواء من ناحية واجباتها في الداخل أو فيما يتعلق بالجهود الدولية في إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام. وتدرك كرواتيا إدراكا جيدا ما تتسبب فيه الألغام الأرضية من معاناة وآلام، بما في ذلك آثارها الجانبية الاجتماعية والنفسية. والمساحات الشاسعة من الأراضي غير المطهرة من الألغام لا يمكن إلا أن تلحق الضرر بجهود التعمير والتنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والمصالحة.

في كرواتيا يوجد أكثر من مليون لغم مبثوثة في أكثر من ٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضينا. ومهما قلنا فإننا لن نغالي في وصف وطأتها على الجهود التي تستهدف إعادة الوضع الطبيعي إلى الأراضي المتضررة، ولا سيما فيما يتعلق بعودة اللاجئين والانتعاش الاقتصادي والازدهار. وقد سلط الأمين العام الأضواء على وطأة الألغام على عملية عودة اللاجئين والمشردين في كرواتيا، ولا حاجة بنا إلى التطرق إليها بالتفصيل. يكفي القول إن ٥٨٠ شخصا وقعوا ضحايا الألغام في كرواتيا في ١٩٩٥ و ١٩٩٦، بينهم ١٠٢ طفل. ومع تشديد المجتمع الدولي المتواصل على عودة اللاجئين والمشردين في كرواتيا، يرجح أن ترتفع هذه الأرقام. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن مشكلة الألغام في كرواتيا لا تشمل كل أراضينا. إنها مقصورة على مناطق محددة بوضوح على طول خطوط المجابهة السابقة. ولئن كانت المواقع السياحية بعيدة عن مناطق الخطر، فإن مجرد العلم بوجود ألغام كثيرة مزروعة في بعض الأماكن من البلد يترك أثرا سلبيا على هذا الجانب الهام من الاقتصاد الكرواتي.

ولئن كانت كرواتيا تقدر المساعدة الدولية المقدمة حتى الآن لتطهير الألغام، فإننا نعرف جيدا أنها لا تغطي إلا قدرا ضئيلا من حاجاتنا الملحة. وإنني لا أرغب في التقليل من شأن الالتزامات الوطنية وجهود تطهير الألغام الوطنية، لكن هذه الحاجات لا يمكن تلبيتها إلا إذا وفى المجتمع الدولي بالتزامه وحافظ على عزيمته على تقديم المساعدة المالية والعينية لأشد البلدان تضررا. لقد كانت أعمال تطهير الألغام في كرواتيا حتى وقت قريب يضطلع بها كلها الجيش والشرطة الخاصة ووكالة إزالة الألغام الحكومية. وتلك الحالة تغيرت الآن، حيث منح التشريع الكرواتي بشأن الألغام صلاحيات للمركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام بأن يمنح العقود لوكالات خارجية. وبعد أن يوافق المركز على مشاريع تطهير الألغام تطرح على المناقصة. والأغلبية الساحقة من هذه المشاريع - أكثر من ٩٥ في المائة - تمولها الحكومة الكرواتية وقد خصصت مبلغا خارج الميزانية العادية يتجاوز ١٠ ملايين دولار

لمشاريع إزالة الألغام. ونظرا لعبء الألغام الدائم الملقى على كاهلنا، نهيب بالمانحين الدوليين أن يساهموا في تمويل المشاريع التي يديرها المركز.

منذ عام ١٩٩٦ لم تحصل كرواتيا على تمويل دولي كبير لمساعدتها في إزالة الألغام. ولهذا نقدر كل التقدير تبرعات حكومات سويسرا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والمملكة المتحدة، فضلا عن المفوضية الأوروبية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي لإزالة الألغام. وأود بصورة خاصة أن أحيي مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على قراره الأخير بمنح ٠٠٠ ٤٣٥ وحدة نقد أوروبية لمشاريع محددة لإزالة الألغام في كرواتيا في عام ١٩٩٨. وترحب كرواتيا بنية الاتحاد إيفاد خبراء من اتحاد أوروبا الغربية يكلفون بتنسيق أعمال أفرقة إزالة الألغام الكرواتية الجديدة والإشراف على أفرادها وتدريبهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر مرة أخرى الأمانة العامة والدول الأعضاء التي مكنت الأمم المتحدة من تقديم المساعدة التقنية لكرواتيا.

من هذا المنطلق انضمت كرواتيا إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وشاركت كرواتيا في عملية أوتاوا منذ البداية وكانت أحد أول ٤٠ بلدا تصادق على الاتفاقية. وإننا نقدر تقديرا عاليا الدور الخاص الذي اضطلعت به حكومة كندا وحكومتا النمسا والنرويج في تلك العملية. وتتطلع كرواتيا إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية وترحب بعرض حكومة موزامبيق استضافة المؤتمر في مابوتو. وكرواتيا تؤمن بأن المؤتمر سيعطي الدول، لا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، الفرصة لترشيد وفائها بالتزاماتها تجاه الاتفاقية. وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبرى على التنسيق للعملية التحضيرية بصورة جيدة وفعالة. وتؤمن كرواتيا بأن من الأهمية بمكان الحفاظ على الطاقة الفردية والجماعية الفريدة لدى الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والمجتمع المدني أثناء العملية التحضيرية، وتكرر اعتقادها بأن تلك الطاقة هي التي جعلت عملية أوتاوا سابقة مرضية جدا في المفاوضات المتعددة الأطراف.

وتؤمن كرواتيا إيمانا قويا بأن التأثير الكامل للاتفاقية يعتمد على تطبيقها الناجح. وإن تنفيذ جميع الواجبات المنصوص عليها في اتفاقية أوتاوا، مثل تصفية المخزونات الحالية وترسيم حدود المناطق المزروع فيها ألغام، فضلا عن مساعدة ضحايا انفجارات الألغام أو الذخائر الأخرى، سيتطلب حشد موارد أكبر بكثير من الموارد المقدمة حتى الآن، مثلما يتطلب تنسيق الجهود الدولية بفعالية أكبر وعلى نحو أفضل. ووفدي يشعر بالقلق من التشديد على أنشطة متعلقة بالألغام تأثيرها قليل أو لا تؤثر أبدا على عملية إزالة الألغام الفعلية أو على الأنشطة الجديدة في البلدان التي تعاني من الألغام.

وتتطلع كرواتيا إلى أعمال متابعة عملية أوتاوا كعامل حفاز على تحقيق تقدم أصيل في الأعمال المتعلقة بالألغام في كل أرجاء العالم. واستنادا إلى تجربتنا الذاتية، نؤمن إيمانا قويا بأن ما يجب القيام به هو أعمال قوية مؤثرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

وهذه الأعمال يجب أن تتوفر لها الأموال الضرورية لتمويل عملية إزالة الألغام تجاريا، وكذلك لتمويل المساعدة في المعدات المتخصصة والتدريب والدعم بالأفراد المتخصصين في أكثر البلدان تأثرا. والمساعدة مطلوبة أيضا لتعزيز فعالية القدرات الوطنية، بما في ذلك تقدير الدور المناسب للقطاع العسكري في العملية الإنسانية لإزالة الألغام. وتنفيذ الاتفاقية سيكون تحديا صعبا بوجه خاص بالنسبة للبلدان التي تعاني من الألغام. إذ سيكون عليها أن تنفذ التزامات الاتفاقية، وهي كثيرة معقدة ومكلفة، وفي الوقت نفسه أن تكثف أنشطة إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا. وكرواتيا تعتقد أن هذه المسألة تستحق دراسة خاصة في الإعداد لبرنامج متابعة اتفاقية أوتاوا.

وستعمل كرواتيا بجد مع جميع البلدان لدعم اتفاقية أوتاوا في مرحلتها التالية. إن هذه الاتفاقية تمثل إطارا مبشرا بالخير لحل شامل للأزمات الإنسانية القائمة. وعلينا أن نستخدمها إلى أقصى حد ممكن. ومشروع القرار بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام الذي ننظر فيه يمكن أن يوفر مدخلا مفيدا لمداولاتنا بشأن العملية التحضيرية. ودور الأمم المتحدة في زيادة الأنشطة المتعلقة بالألغام والتعاون الدولي في هذا المجال لا نزاع فيه، ونحن نتطلع إلى الإسهام الذي ستواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة تقديمه.

السيد نجاد - حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مسألة إزالة الألغام ظلت تثير قلق المجتمع الدولي البالغ منذ بداية العقد الحالي. وقد بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وعدد من البلدان جهودا كبيرة

للحد من وطأة هذه الأسلحة الخفية على المجتمعات، ولتخفيف المعاناة التي يسببها استخدامها العشوائي للمدنيين وللأفراد الأبرياء في أنحاء العالم وتجنبها إن أمكن.

وفي هذا الخصوص، يبذل الأمين العام، كما هو موضح في تقريره الوارد في الوثيقة A/53/496 - جهودا جديرة بالثناء في تناول هذه المسألة الهامة. إن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أنشئت تحت إدارة عمليات حفظ السلام لتكون نقطة تركيز فعالة في داخل منظومة الأمم المتحدة لجميع الأنشطة المتعلقة بالألغام. وإدارة عمليات حفظ السلام وضعت إطارا للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وحفزت التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن نقدر جميع هذه الجهود، التي تسهم إلى حد كبير في أنشطة إزالة الألغام الأرضية.

بالرغم من الإنجازات في مجال إزالة الألغام، لا يزال غياب الجهود الجادة لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام وعدم توفر الحوافز لنقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية المتأثرة بالألغام يمثلان شاغلا مستمرا للمجتمع العالمي، وعلى وجه الخصوص لأكثر من ٦٠ بلدا متأثرا بالألغام. والعدد المتزايد من الضحايا بين المدنيين والتوقف الواسع الانتشار دوما في البرامج الإنمائية في الأقاليم المصابة يعدان من أخطر آثار الاستخدام العشوائي وغير المكبوح للألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك، يتحول ضحايا الألغام الأرضية إلى عبء مالي على الدول المصابة بالألغام وعلى مواردها الضعيفة. وهذا التوجه المشؤوم يجب عكس مساره لصالح الإنسانية والسلم والأمن الدوليين.

خلال الحرب بين إيران والعراق زرع حوالي ١٦ مليونا من الألغام الأرضية والأجهزة غير المنفجرة في إيران، تغطي أكثر من أربعة ملايين هكتار. وخلال السنوات العشر الماضية تقريبا، انخرطنا في عمليات كبيرة لإزالة الألغام لتمكين المدنيين المشردين من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية. وقد نجحنا في إبطال مفعول وتدمير حوالي ٦,٢ من ملايين الألغام والأجهزة غير المنفجرة بوسائل يدوية لإزالة الألغام، رغم أن البلد الذي أرسى الألغام لم يوفر لنا، مع الأسف، الخرائط والسجلات الأخرى. وأود أن أؤكد أن الألغام التي زرعت في أراضينا المحتلة سابقا كلفتنا الكثير من أراضينا الزراعية التي أصبحت غير منتجة وغير صالحة للسكن. والأكثر أهمية، أن أكثر من ١ ٥٠٠ فرد قتلوا خلال هذه الفترة سواء من المشاركين في عمليات إزالة الألغام أو المدنيين الأبرياء الذين يعيشون في تلك المناطق. كما أن أكثر من ٧ ٠٠٠ فرد أصيبوا بجراح أو بترت أطرافهم.

إن الجهود التي تبذل لإزالة الألغام ينبغي أن تكثف إذا أراد المجتمع الدولي أن يخفض عدد الخسائر التي تسببها الألغام الأرضية. إن الأرقام مذهلة. كل شهر يتعرض أكثر من ٢ ٠٠٠ فرد للقتل أو البتر بواسطة الألغام الأرضية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعبئ جميع الموارد بسرعة لمعالجة هذه الأزمة، تمهيدا للقضاء على تهديد الألغام الأرضية للمدنيين بأسرع وقت ممكن. غير أننا نرى أن نقص الموارد ليس السبب الوحيد الذي يعوق برامج إزالة الألغام؛ فعدم توفر الإرادة السياسية عامل آخر. والواقع أن توفر الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة النمو - التي تملك إمكانية الإسهام بشكل كبير في إزالة الألغام بطريقة أكثر أمنا وأسرع وأقل تكلفة عن طريق نقل معدات وتكنولوجيا إزالة الألغام إلى البلدان المزروع فيها ألغام - أهم من كل شيء آخر.

وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها بلدا متأثرا بملايين الألغام الأرضية، اشتركت في جميع المفاوضات الدولية وأيدت جميع المبادرات الأصيلة التي تتناول بشكل فعال هذه الفئة من الأسلحة. لقد أعلنا وقفا اختياريا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد وأسرعنا الخطى في عملية الانضمام إلى البروتوكول الثاني المعزز لاتفاقية ١٩٨١ بشأن الأسلحة التقليدية. إلا أن طلباتنا المتكررة بالمساعدة في إزالة الألغام لم تحظ بعد بالاستجابة من البلدان المتقدمة النمو، التي تسيطر على التكنولوجيا والمعدات المطلوبة.

إن التكنولوجيا المحسنة تعني إزالة وتدمير الألغام الأرضية بأقل تكلفة، وفي نهاية المطاف، إنقاذ الأرواح. ولذلك ينبغي بذل محاولات جادة لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام ونقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية، وبخاصة للدول المصابة بالألغام. وإن أنشطة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تبشر بالخير. ونحن نرى أن الدائرة ينبغي أن تعمل كمركز تنسيق دولي لتخطيط وتنسيق البحوث بشأن تكنولوجيا إزالة الألغام المحسنة وكذلك بشأن نقل تكنولوجيات إزالة الألغام. ومن الضروري أن تكفل إدارة عمليات حفظ السلام منع أي دولة من فرض قيود يكون من شأنها عرقلة الحصول على تكنولوجيا إزالة الألغام. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الدول، وبخاصة الدول التي تحوز على التكنولوجيا والمعدات

المطلوبة لإزالة الألغام، أن تبلغ إدارة عمليات حفظ السلام بالمساعدة التقنية التي يمكن أن تقدمها للبلدان المتأثرة بالألغام ولبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

من الواضح تماما أنه بدون الجهود الدولية المتضافرة، لا يمكن تحرير العالم من قيود هذه المشكلة. ولبلوغ هذه الغاية يجب على الدول التي زرعت ألغاما في أراض أجنبية أن توفر المعلومات عن الألغام الأرضية إلى الدول التي زرعت فيها الألغام، بما في ذلك الخرائط والسجلات والوثائق.

وعلى جميع الدول أن تفي بالتعهدات التي التزمت بها بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تكف بالتالي عن الوزع العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يكثف جهوده للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى وسائل دفاعية أخرى بديلة يمكن أن تحل محل الألغام الأرضية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستمر في عمله في هذا الصدد بالسعي إلى التوصل عن طريق التفاوض إلى صك شامل يتناول الجوانب الأمنية والإنسانية للألغام الأرضية بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان التي تضررت من الألغام.

ومن البديهي أن المتلقين لهذه المساعدة يجب أن يتعاونوا مع البلدان والمنظمات التي تساهم في الخدمات المتعلقة بالألغام. ونحن في الوقت نفسه نؤمن إيمانا عميقا بأن المساعدة في إزالة الألغام مطلب إنساني؛ وحيثما أمكن يجب ألا تكون مشروطة بأي شرط أو التزام آخر.

في الختام أود أن أكرر أن حكومتي ترحب بأي مساعدة في إزالة الألغام تقدمها منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو البلدان المهتمة. وكما يتضح من تقرير الأمين العام فإن إيران من بين الدول التي طلبت المساعدة في إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، وقعنا في العام الماضي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا رائدا لإزالة الألغام. كما تلقينا رسالة من إدارة عمليات حفظ السلم بشأن بعثة تقييم لتقدير مدى خطورة انتشار الألغام الأرضية في أراضينا. ونحن نرحب بهذه المبادرة وسنتعاون مع المنظمات المذكورة آنفا.

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن شكر وفدي للأمين العام على تقريره الشامل عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام الصادر في الوثيقة A/53/496. وهذا التقرير يغطي الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويقدم تأملات عن عملنا المستقبلي في إزالة الألغام.

إن الألغام والذخائر غير المنفجرة المتروكة بعد الصراعات المسلحة لا تزال تشكل قلقا عميقا للمجتمع الدولي. واليوم تظل ملايين الألغام والذخائر غير المنفجرة الأخرى مبعثرة ومدفونة في أراضي أكثر من ٦٠ بلدا من بلدان العالم. وفي كل عام تقتل هذه الألغام أو تصيب الآلاف من الأفراد. وهذه الألغام الفتاكة الخفية لا تتسبب فقط في الموت والمعاناة الشديدة للسكان الأبرياء، خاصة النساء والأطفال، ولكنها تضع أيضا عقبات هائلة في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي زرعت الألغام في أراضيها. لذلك ينبغي بذل كل جهد ممكن لتكثيف التعاون الدولي في ميدان إزالة الألغام. ونعتقد أنه لا يمكن انقاذ البشرية من هذا الوباء المروع إلا بهذا الجهد المنسق.

وباعتبار جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أكثر الدول تلوثا بهذه الذخائر فإنها تكافح بشدة للتغلب على المشاكل التي تواجهها. وما زال مليونا طن من الذخائر غير المنفجرة التي ألقيت على بلدي خلال الحرب مدفونة تحت سطح الأرض أو فوقه وتتسبب في مقتل وإصابة السكان الأبرياء في بلدنا، والواقع أن هذه الألغام الصغيرة، بحجم كرة التنس في الغالب، والتي نسميها في لغتنا اللاوية "قنيبلات"، والتي ألقيت بمعدل فشل في التفجير يصل إلى ٣٠ في المائة، لا تزال تلوث سفوح التلال وحقول الأرز والغابات وتضرب ضحاياها، بما فيهم النساء والأطفال، ضربا عشوائيا.

ووفقا لمسح وطني أجري بالتعاون مع الرابطة الدولية للمعوقين، تعتبر ١٣ مقاطعة من المقاطعات الـ ١٦ وأحد الألوية (فينتيان) وإحدى المناطق الخاصة (سيسومبون) في البلاد مناطق ملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وقد وقعت ٠٠٠ ١١ حادثة تقريبا منذ نهاية القصف في ١٩٧٣، ويصل معدل الحوادث الآن أكثر من ٢٠٠ حادث كل عام. وهذا يعني أن هناك حادثة قتل أو إصابة ضحايا أبرياء كل يومين. وفي غضون تسعة أشهر فقط من سنة ١٩٩٨ وقعت ٦٨ حادثة، قتل فيها ٢٥ شخصا وأصيب ٤٣ شخصا بجراح وغالبية الضحايا في الحالتين من الأطفال.

وبغية معالجة هذه المشكلة المتعددة الأوجه، وضعت حكومة لاو برنامجا شاملا متعدد الأبعاد. وفي إطار جهودنا بدأ في ١٩٩٤ أول مشروع لإزالة الذخائر غير المنفجرة يقوم به الفريق الاستشاري لإزالة الألغام في شينغ كوانغ، إحدى المقاطعات الأكثر تضررا في لاو.

وبعد عام أنشأت حكومة لاو بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، صندوقا استئمانيا لتمويل برنامج قومي النطاق للتوعية بخطر الذخائر غير المنفجرة وإزالتها. واليوم يوجد أكثر من ٥ ملايين دولار نقدا وتبرعات عينية تقدر بأكثر من ٨ ملايين دولار، مقدمة من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة الأمريكية ولكمسبرغ واستراليا وهولندا والنرويج وكندا والسويد واليابان وبلجيكا وفنلندا وألمانيا وفرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وغير ذلك من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وفي ١٩٩٦ تم تطوير البرنامج الوطني للذخائر غير المنفجرة. وهذا البرنامج، الذي يعرف الآن ببرنامج جمهورية لاو المعني بالذخائر غير المنفجرة، يضطلع بثلاث مهام رئيسية هي خلق قدرة وطنية للقيام بالأنشطة المتعلقة بالذخائر غير المنفجرة؛ ووضع استراتيجية وطنية لإزالة الذخائر غير المتفجرة ومشاريع وطنية لإزالة الألغام؛ وتنسيق التوعية بخطر الذخائر غير المنفجرة وإزالتها وتنفيذ مشاريع المسح الوطني في جميع أنحاء البلاد.

ونفذت هذه العمليات أولا في ثلاث مقاطعات متضررة. ثم توسعت لتشمل خمس مقاطعات أخرى في ١٩٩٧. وحتى وقت قريب نفذ برنامج جمهورية لاو المعني بالذخائر غير المنفجرة في تسع مقاطعات متضررة.

ولئن كان الطريق أمامنا طويلا فقد تحققت بعض الإنجازات الهامة. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تم تطهير أكثر من ٢٠٧,٦١ هكتارا من الأراضي من ذخائر حية لم تنفجر، وتم تدمير ٣٣٠٥٩ من هذه الأجهزة. وبالتوازي مع هذا زارت أفرقة الوعي الجماهيري ٢٤٦ قرية وأطلعت أكثر من ٦٥ ٦٠٠ نسمة على أخطار الذخائر الحية التي لم تنفجر.

وقد أحرزنا بصفة عامة تقدما حسنا في تنفيذ برنامج لاو المتعلق بالذخائر التي لم تنفجر. ومع هذا يظل من التحديات توفير الأمان والتعزيز الذي يعول عليه لإنتاجية عملية الإزالة، ويلزم بذل مزيد من الجهد في السنوات المقبلة.

وبحلول عام ١٩٩٩، وإذا سارت الأمور وفق المخطط لها، ستنشأ مكاتب للذخائر التي لم تنفجر في جميع المقاطعات المتضررة وهي ١٣ مقاطعة، تشمل لواء فينتيان ومنطقة سيسومبون الخاصة، ويجري التخطيط لكفالة أن يوظف في العملية بأكملها موظفون محليون على أن تكون في كل مقاطعة متضررة قدرتها الذاتية في مجال التوعية والإزالة.

والموارد السنوية الكلية المستهدف تعبئتها لعام ١٩٩٨ هي ١٥,٨ مليون دولار يتم الحصول عليها إما كمنح نقدية وإما كمساهمات عينية ولن تكون عمليات الذخائر التي لم تنفجر مستدامة في المستقبل بغير الحصول عليها. ولتحقيق هذا الهدف ستواصل حكومة لاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف بذل أقصى الجهود لتعبئة الموارد بهدف تأمين التمويل اللازم للبرامج الموجودة، وتأمين استمرار العمل في البرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

ختاما، أود الإعراب عن بالغ تقديرنا لجميع البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها السخية في تحويل برنامج لاو للذخائر التي لم تنفجر إلى واقع. وأملنا الكبير أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لجهدنا المضني لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج. والطريق صعب وطويل بالتأكيد. غير أن بلدنا يعيش في سلام ونحن واثقون بأننا سنتمكن من قطعه من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.

السيد فيليبي بالسترا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن شكرنا الخالص لوفد النمسا على تقديمه مشروع القرار المعنون "المساعدة في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام" الذي تشترك في تقديمه جمهورية سان مارينو.

ولئن كنا من غير المتأثرين مباشرة بهذه المشكلة فإن بلدي قلق بوجه خاص إزاء وجود تهديدات الألغام البرية لكثير من المدنيين الأبرياء وخاصة الأطفال فلقد أصبحت أدوات الحرب هذه في السنوات الأخيرة متطورة ومدمرة بشكل متزايد. والألغام البرية تصيب وتقتل دون تمييز وتلحق آثارها بالعزل بغير تناسب.

ونحن نشاطر بعمق القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره المعنون "تقديم المساعدة لإزالة الألغام". وبما أن أكثر من ٦٠ بلدا تتعرض بصورة مباشرة للمخاطر بسبب الآثار المدمرة المحتملة التي تنجم عن أدوات القتل هذه فإن الأمر مخيف ويقتضي التوعية والاهتمام السريع والاستجابة الفورية.

ورغم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية، لا تزال هناك حاجة إلى عمل قوي متضافر من أجل القضاء على استخدام هذه الأدوات وقوتها التدميرية بشكل شامل.

ومن بين العناصر الأربعة الأساسية والتكميلية المكونة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لإزالة الألغام - وكلها متساوية في الأهمية - والوارد وصفها في تقرير الأمين العام، تشدد جمهورية سان مارينو بوجه خاص على التوعية بالألغام والتثقيف عن تقليل المخاطر. فالجهل بتهديدات الألغام الأرضية لا يزال السبب الرئيسي في آثارها الضارة.

وفي الوقت الحاضر تشترك لجنة سان مارينو الوطنية المكرسة لخدمة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في حملة جمع تبرعات سوف تسهم في تعزيز ثقافة التوعية بالألغام لأطفال كرواتيا في المدارس الابتدائية والثانوية. وهذا مشروع هام يلزم تنفيذه على وجه السرعة. وفي الأشهر القادمة نعتزم تنظيم حملة ضخمة للتوعية الجماهيرية. ففي كرواتيا لا تزال توجد مساحات من المحتمل أنها مزروعة بالألغام تصل إلى ١٢٠ مليون متر مربع. ونحن نتوقع أن نجمع ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ دولار؛ ونظرا إلى صغر حجم بلدنا ومحدودية عدد السكان فإن هذا المبلغ يعادل دولارين لكل فرد. وهذه المساهمة الصغيرة نسبيا هي أحد السبل التي يريد شعب سان مارينو أن يعبر بها عن التزامه إزاء المجهود الموحد المبذول للقضاء على مخاطر الألغام البرية.

وكانت جمهورية سان مارينو من أوائل البلدان التي وقعت وصادقت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونرحب بالتصديق الأربعين على الاتفاقية من بوركينا فاصو، مما يكفل دخولها حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. ونقدر لموزامبيق عرضها استضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية. وتدلل عملية التصديق السريعة هذه على وعي الحكومات والبلدان بضخامة مشكلة الألغام الأرضية. إن وضع إطار قانوني يمثل إحدى الخطوات الهامة لمواصلة نضالنا ضد هذا العدو الشرس القوي.

أخيرا نود أن نشدد على أن مكافحة الألغام الأرضية تبدأ بمكافحة إنتاجها. وينبغي ألا نقلل من أهمية مناشدة جميع البلدان التي بها صناعات لإنتاج الألغام أن تبدأ في عملية تحويل تلك الصناعات. ونرجو أن يتزايد عدد البلدان التي لديها القدرة على ذلك والتي تنضم إلينا للإسهام في الإجراءات المؤدية إلى القضاء المبرم على الألغام الأرضية وإلى إيلاء الاهتمام الملائم لآثارها السابقة.

الآنسة كولهو دا كروز (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمع وفدي بإصغاء تام إلى البيانات السابقة التي أكدت على أهمية إدارة عمليات حفظ السلام بصفتها مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لكل الأنشطة والقضايا المتعلقة بجهود إزالة الألغام في البلدان المتضررة من الصراع المسلح.

وتشارك أنغولا المجتمع الدولي قلقه إزاء استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، التي تقتل وتبتر الأطراف وتعيق جهود التعمير والتنمية وتعرقل حرية الحركة في عمليات ما بعد الصراع.

إن المعهد القومي لإزالة الأجهزة المتفجرة، كما يدرك الأعضاء، هو الوكالة الحكومية المتخصصة المسؤولة عن تنسيق عمليات إزالة الألغام وتنفيذها، والعمل على كفالة توطين السكان، والبدء من جديد في مباشرة الأنشطة الانتاجية والتداول الحر للأشخاص والسلع. وهذا المعهد يعمل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على تنسيق حملة وطنية للتوعية بأخطار الألغام الأرضية، وإنشاء برامج تنفذ بالتعاون مع وزارات الصحة والتعليم والزراعة ووسائط الإعلام الوطنية.

ورغم الوضع الداخلي السائد في بلدنا، ما زالت الحكومة تحترم التزامها بمعاهدة حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام. وجمهورية أنغولا تعد اليوم ضمن البلدان التي يوجد بها أكبر عدد من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهناك ما يزيد على ١٠ ملايين لغم مزروعة في الأراضي الأنغولية. وهذه الألغام تسببت في إصابات لا تعد ولا تحصى، وفي بتر أعضاء أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

وكـــون أنغـــولا لم تصدق حتى الآن على اتفاقية أوتـــاوا التي شاركنـــا بنشاط في مراحلها التحضيرية، لا يعنـــي أننا لا نبالي بهـذا البـــلاء، أو أننا غيرنا موقفنا منـــه. فوثيقة التصديق معروضـــة بالفعل على البرلمان.

ومن المؤسف أن جهود إزالة الألغام التي تضطلع بها الحكومة والمنظمات غير الحكومية تقلصت بشكـــل ملحوظ من جراء تدهور الوضع العسكري الذي تسبب فيه جناح يونيتا العسكري. فقد علقت عدة منظمات غيـــر حكومية أنشطتها لأسباب أمنية. وهذا الوضع يؤثر سلبا على جهود المساعدة الإنسانية، وعلى حركة السلـــع والأشخاص في بعض المناطق.

وعلاوة على هذا الوضع، فإن جناح يونيتا العسكري أعاد تلغيم الطرق والأراضي الزراعية، الأمر الذي أثر تأثيرا سلبيا إلى أقصى حد على عمليـــة الإصـــلاح الاجتماعي والاقتصادي. كما أن السكان المدنيين والعمال الاجتماعيين والاقتصاديين لا يشعرون بالأمان ويحدون من أنشطتهم.

وعلى الرغم من الصعوبات التي نواجهها في تنفيذ جهود إزالة الألغام، فقد تم تطهير الطرق الرئيسية، وبدأ العمل بشأن الطرق الفرعية. ولم تقف الحكومة مكتوفة اليدين. واستمرت في إزالة الألغام حيثما أمكنها ذلك، وكثفت حملة التوعية بالألغام وتدريب فرق تقنية من خبراء الألغام.

ومع أنه أمكن تسجيل بعض التقـــدم، فلا تزال هنـــاك أولويات معلقة بسبب عدم وجود موارد لبرامج إزالة الألغام. وعلاوة على ذلـــك، فإن الافتقـــار إلى التكنولوجيا المحسنة الخاصة بالألغام والكشف عن الألغام، لا يزال يمثل مشكلة حرجة. وإذا أردنا منع مأساة الألغام الأرضية أو الحد منها، والنهوض بالتعمير والتنمية في البلدان الموبوءة بالألغام، فيتعين استحداث تكنولوجيا جديدة ومتقدمة للتعجيل بأنشطة إزالة الألغام وزيادة فعاليتها.

ووفدنا يؤيد تمام التأييد الفقرة ٢١٢ من التقرير، ويناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الاستمرار في دعم الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في إزالة الألغام، وتوفير موارد جديدة وإضافية لخدمة هذه القضية النبيلة.

ومشروع القرار A/53/L.18، يعكس اهتمام الدول الأعضاء بهذه القضية الهامة، ويشدد على الحاجة إلى جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي. ووفد بلادي يشرفه الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، ويأمل في اعتماده دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة الخاصة بهذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن فـــي مشـــروع القـــرار A/53/L.28 المعنون "تقديم المساعدة فـــي الإجـــراءات المتعلقة بالألغام".

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه بعد عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الأردن وأنغولا وأوروغواي وبنما وتركمانستـــان وجمهوريـــة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا وسلوفينيا وكوستاريكا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.28؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.28 (القرار ٢٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها فـــي البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.